جامعة الإسكندرية
كلية الآداب
معهد العلوم الاجتماعية

سياسات الإصلاح الاقتصادي وانعكاساته على قيم المواطنة لدى الشخصية المصرية
دراسة ميدانية على عينة من سكان محافظة الإسكندرية

Economic reform policies and implications for citizenship values of Egyptian personality

An applied study on the population of Alexandria Government

دكتورة

أسماء محمد عباس إبراهيم
مدرس بمعهد العلوم الاجتماعية
كلية الآداب – جامعة الإسكندرية

مقدمة :

أولاً – الإطار النظري والمنهجي للدراسة :

١ – إشكالية الدراسة وأهميتها.

٢ – أهداف الدراسة وتساؤلاتها.

٣ – مفاهيم الدراسة.

٤ – الموجهات النظرية للدراسة.

٥ – الإجراءات المنهجية.

ثانياً – قراءة سوسيوتاريخية للإصلاح الاقتصادي المصري.

ثالثاً– المواطن المصري وإجراءات الإصلاح الاقتصادي.

رابعاً– المواطنة وقيم المشاركة السياسية في ظل الإصلاح الاقتصادي .

خامساً– المواطنة والمسؤولية الاجتماعية .

سادساً – الفعل الانتخابي وقيم المواطنة للشخصية القومية.

سابعاً – تحليل بيانات الدراسة الميدانية.

ثامناً – النتائج العامة للدراسة.

مصادر الدراسة ومراجعها.

الملاحق (جداول الدراسة)ز

سياسات الإصلاح الاقتصادي وانعكاساته على قيم المواطنة لدى الشخصية المصرية

دراسة ميدانية على عينة من سكان محافظة الإسكندرية

ملخص الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها إحدى الدراسات التي تهتم بالشخصية المصرية بعدها شخصية قومية راسخة في وجدان الوطن، كما أن الوطن وقيمته راسخ في وجدان المصريين.، وتهتم الدراسة بتتبع ما قد يطرأ على الشخصية المصرية من تغيرات ايجابية أو سلبية في القيم الاجتماعية والسياسية ولاسيما في قيم المواطنة والانتماء، وذلك عقب أحداث(ثورة ٢٥/يناير/٢٠١١ وثورة ٣٠/ يونيو/٢٠١٣) ، وتنطلق الدراسة ؛ بهدف التعرف إلى سياسات الإصلاح الاقتصادي وانعكاساته على قيم المواطنة لدى الشخصية المصرية، ووعي المواطنين بأهمية تلك الإجراءات ومدى تمسكهم بقيمة المواطنة والحفاظ على الهوية المصرية ، واعتمدت الدراسة على مجموعة من الإجراءات المنهجية والنظرية والتي مكنت الباحثة من الإفادة منها في تحليل مشكلة الدراسة ورصدها ، والتوصل إلى النتائج عن طريق الاستعانة بتطبيق استئمارة الاستبيانة وتطبيقها على عينة من سكان محافظة الإسكندرية بقطاعيها الريفي والحضري.

Economic reform policies and implications for citizenship values of Egyptian personality
An applied study on the population of Alexandria Government

Abstract

The importance of study in being a study of Egyptian characters as a well. Established national character is in the home countries, and the home is well established in the Egyptian conference. The study carries out the tracking of what may be used to Egyptian personality from positive or negative changes in social and political values, especially citizenship values and belonging that was followed by the event of 25–january–2011and 30– june–2013.The study is lunched to identify economic reform policies and its implications for the values of citizenship. Citizens were aware of importance of those procedures and their involvement in the value, citizenship and preserving the identity of Egyptian identity. The study was adopted on a set of methodological and theoretical procedures that enable to benefit from the analysis and monitoring of the problem of study and the achievement of results through the application of the questionnaire to a sample of housing residents of the rural and urban areas.

مقدمة:

تتكون سمات الشخصية وخصائصها عامة والشخصية القومية المصرية بشكل خاصة بتأثير البيئة والظروف المحيطة والتجارب وعمليات التنشئة وأدواتها، والتي تضفي في النهاية

على الشخصية سماتها المميزة، وبالإضافة إلى الشخصية الفردية فإنه يمكن الحديث أيضا عن شخصية جماعية (قومية) **National character** لشعب من الشعوب تتسم بخصائص مميزة ، كما يمكن أن تكون عرضة للتغير في فترة زمنية إلى أخرى بفعل الظروف والتطورات والأحداث المتلاحقة ، ولعل هذا ما نشهده على الشخصية المصرية في الآونة الحديثة والمعاصرة.

ومنذ أن بدأت مصر تشهد تطورات وتغيرات وأحداث مهمة منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين حدثت تغيرات وتحولات في خصائص الشخصية المصرية وسماتها وتدفع بها نحو تقليل نسبي في درجة الاعتماد المبالغ فيه على سلطة الدولة **state authority** ويمكن الإشارة في هذا المجال إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو الاقتصاد الرأسمالي تحولاً عن التوجهات الاشتراكية التي شهدتها مصر منذ بداءة عقد الستينيات وترتب على اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي ولاسيما الانفتاح الاستهلاكي تغيرات مهمة في منظومة القيم السائدة في المجتمع ، والتي أثرت في الشخصية المصرية فبدأت تظهر عليها –على سبيل المثال– قيم جديدة تمثلت في الرغبة في الربح السريع وإعلاء الجوانب المادية على الاعتبارات القيمية ، وأصبح المثل الأعلى لا يتعلق غالباً بالثقافة أو المركز الاجتماعي بقدر ما يتعلق بالمال والثروة ، وانعكس ذلك كله وأثر في الشخصية المصرية ولاسيما مع التأثر في مرحلة لاحقة بالعولمة **Globalization** وتبعاتها وما أحدثته من تحولات وتغيرات قيمية في مصر والعالم.

وبالرغم مما سبق فالشخصية المصرية لها مواقف جادة ومتفردة ومميزة ، فبعد حدوث ثورتين في فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز عامين ما بين (٢٠١١حتى٢٠١٣) نجد التحول من السلبية إلى المشاركة الايجابية ، بمعنى أن الشخصية المصرية أصبحت ولأول مرة منذ عقود عدة تميل إلى المشاركة المرتفعة الواعية ، فنجد أن الشعب المصري أصبح متغيرً أصيلاً في العملية السياسية لوطنه وبلده ، ومن هذا المنطلق الذي تتلامس فيه جوانب العلاقة بين الشخصية المصرية وما بين ميلها إلى المكسب المادي السريع بعد فترة الانفتاح الاقتصادي الاستهلاكي في سبعينيات القرن العشرين، وبين تفضيلها مؤخراً حب الوطن ، "تحاول الباحثة تحديد مدخل لدراسة برنامج الإصلاح الاقتصادي وانعكاساته على قيم المواطنة ، وذلك عن

طريق تحليل دور الشخصية المصرية في الحفاظ على هوية المجتمع وكيانه على الرغم مما يمر به من أزمات اقتصادية وسياسية"، وتوضيح مدى مشاركة الشخصية المصرية في بناء المجتمع في ظل خطوات الإصلاح الاقتصادي (الصارم) التي يمر بها المجتمع المصري منذ ٢٠١٤، وحتى الآن ، وهو البرنامج الذي ارتكزت دعائمه على النقاط الرئيسة الآتية على سبيل المثال لا الحصر :

١- تحرير سعر صرف الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية وبصورة حقيقية واقعية والنظر والتعامل مع العملات الأجنبية على أنها (نقود بنكية) وليست سلعة للاتجار فيها.
٢- مراجعة منظومة الدعم الاقتصادي من جانب الدولة وارتفاع سعر المحروقات كارتفاع أسعار البنزين والسولار واستهلاك الكهرباء والغاز ، وهو ما يتم يطبق وفق برامج محددة ومعلومة .
٣- التقشف في الإنفاق – لاسيما – الحكومي بما في ذلك ضبط ميزانية الأجور والمرتبات وتوحيد قواعد الصرف عن طريق الإشراف المالي المباشر لوزارة المالية على مؤسسات الدولة، وما يسمى (بالشمول المالي الإلكتروني).
٤- تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وضمانه عدد من المشروعات القومية في البنية الأساسية للطرق والبناء والتصنيع والنقل والتعليم والصحة والكهرباء والغاز وغيرها وهو ما يشعر به المواطن المصري في حياته اليومية إلى جانب الاهتمام ببناء القدرات العسكرية والشرطية لقوة الدولة والوطن.

أولاً – الإطار النظري والمنهجي للبحث

١- إشكالية الدراسة وأهميتها:

بدأت مصر منذ ٢٠١٤م سلسلة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية ؛ وذلك من أجل توفير التمويل اللازم ؛ لإنجاز طموحات هذه المرحلة بما يفوق الإمكانات المتاحة ، ومع تزايد العجز في الموازنة العامة للدولة تبلورت خطط الإصلاح في اتفاقية عقدت مع صندوق النقد الدولي أوائل ٢٠١٥م. تستهدف مواجهة الاختلالات الخارجية والداخلية المتراكمة وتهدف إلى تحسين البيئة الاقتصادية وجعلها مواكبة لجذب الاستثمارات وتنافسية المنتجات المصرية لاسيما ذات القيمة المضافة ، وعلى ضوء تلك الإصلاحات مرت مصر بمجموعة من الأزمات الاقتصادية الأخرى والتي تتمثل في أزمة الدولار، وتحرير سعر الصرف ، وارتفاع أسعار المحروقات، وتقليص عجز الموازنة ، ومع كل أزمة منهم قدمت الحكومة المصرية أسبابها ومسوغاتها والتي قد تختلف نسبياً عن السبب الرئيس للإصلاح في مجملة ، كما شهدت الدولة إجراءات قاسية من الناحية الاجتماعية، ترجع من بين أسبابها إلى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م ؛ إذ كانت وراء تقليص دخل موارد السياحة فضلاً عن تدفقات الدولار والعملات الأجنبية إلى خارج مصر وليس إليها ، ومن بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م ولولا وقوف بعض الدول العربية الخليجية إلى جانب مصر ودعمها بالدولارات، لكانت الأزمة الاقتصادية داخل مصر تمثل خطورة بالغة على أمنها الاجتماعي والقومي، أضف إلى ذلك تفهم صندوق النقد الدولي الحالة المصرية ومنحها القروض الأجنبية اللازمة لإصلاحاتها الاقتصادية، والاجتماعية ، وهو ما تقبلته الشخصية المصرية بوعي وتفهم ، وأصبح المصريون مشاركين في مراحل الإصلاح كلها وتقبل تطبيق مراحله.

كما تأتي إشكالية الدراسة في بيان أثر تخفيض عجز الموازنة بسبب تحرير سعر الصرف – تعويم الجنيه المصري – الذي ضاعف من قيمة الدعم الموجه للطاقة ، ومن أجل تخفيض آثار توصيات الصندوق والبنك الدولي لجأت الحكومة إلي تقليص معظم أبواب الإنفاق الحكومي الأخرى مثل ثبات الأجور، ومنع الاستيراد لبعض المنتجات، كما انعكس ذلك أيضا على الالتزام بالحد الأدنى الدستوري للإنفاق على كل من التعليم والصحة .

ومن هذا المنطلق والعرض المختصر لقسوة برنامج الإصلاح السوسيو/اقتصادي الذي يمر به المجتمع المصري تحاول الباحثة تحديد مشكلة الدراسة ، والتي تتمثل في توضيح برنامج الإصلاح الاقتصادي وانعكاساته على قيم المواطنة لدى الشخصية المصرية ، وذلك عن

طريق تحليل دور الشخصية المصرية في الحفاظ على هوية المجتمع وكيانه على الرغم مما يمر به من أزمات اقتصادية وسياسية ، وتحليل الدور القيمي الذي قامت به الشخصية المصرية عن طريق مشاركتها في الانتخابات الرئاسية الثانية مارس ٢٠١٨م دعما لاستقرار المجتمع المصري ، في حين ان برامج الإصلاح الاقتصادي القائم على خفض النفقات يؤثر دائما في الطبقات الأكثر فقراً ، والفئات الأكثر تهميشاً ؛ لذلك لابد من أن تتضمن مثل هذه البرامج ما يوفر الحماية أو بعض الحماية لهذه الفئات الاجتماعية ، وذلك عن طريق إنشاء شبكة حماية أو استهداف الدعم المباشر وتقديمه للفئات الأولى بالرعاية.

وعلى ضوء إشكالية الدراسة تبرز الأهمية ؛ إذ تتضح الأهمية النظرية للدراسة في كونها إحدى الدراسات التي تهتم بدراسة الشخصية المصرية بعدها شخصية راسخة في وجدان الوطن – كما أن الوطن وقيمته راسخ في وجدان المصريين – والتاريخ وبيانه ودراسته وتتبع ما قد يطرأ على الشخصية المصرية من تغيرات ايجابية وسلبية في القيم الاجتماعية والسياسية . ولاسيما قيم الانتماء والمشاركة ؛ من أجل بناء المجتمع عقب أحداث ثورتي ٢٥يناير٢٠١١م و٣٠يونية ٢٠١٣م بما يسهم في وقوفنا على حقيقة قيم المواطنة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تنفذه الحكومة المصرية.

أما عن الأهمية التطبيقية فهي تكشف عن وعي المواطن المصري أهمية الإجراءات الإصلاحية في الاقتصاد المصري، ومدى تمسك المصريين بقيم المواطنة والهوية المصرية على الرغم من تعرضهم لبعض الأزمات والمشكلات المجتمعية في حياتهم اليومية ؛ وذلك من أجل توطيد العلاقة بين الفرد والمجتمع حتى في مراحل الإصلاح والأزمات، وتظهر تلك الأهمية بما تتناوله الدراسة من تحليل كيفي وكمي وتحليل للبيانات ، وذلك بهدف توضيح قيم المواطنة والانتماء عند المصريين ورغبتهم في الحفاظ على مجتمعهم وهويتهم وتمسكهم عن طريق رؤية واعية في المشاركة الانتخابية والاختيار الصحيح لمن يمثلهم ويقود معهم مسيرة الإصلاح والبناء المجتمعي.

٢- أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

أ- تهدف الدراسة الحالية إلى تسليط الضوء على قضية مهمة في المجتمع وهي قضية المواطنة بعدها المتغير الرئيس لزرع القيم لدى الشخصية المصرية على الرغم مما يواجهها من أزمات.

ب- تهدف الدراسة إلى التعرف إلى قيم المواطنة الايجابية لدى الشخصية المصرية لاسيما في واقع الإصلاح المجتمعي والمشاركة في تنفيذ بنوده على الرغم من علمها بقسوة تطبيقه.

ج- التعرف إلى دور المواطنة السياسية وقيم الولاء لدى الشخصية المصرية وقت الأزمات دعماً للاستقرار.

د- التعرف إلى إجراءات الإصلاح الاقتصادي المصري وقدرة الشخصية المصرية على تحمل عواقبه الاجتماعية لاسيما ما يمس حياته اليومية، وأمنه الاجتماعي والقومي.

وتحاول الدراسة الإجابة عن عده من تساؤلات ولعل أبرزها تساؤل رئيس مضمونه "هل برنامج الإصلاح الاقتصادي والسياسات الإصلاحية الاقتصادية التي تقوم بها الدولة أثرت في قيم المواطنة والانتماء لدى المصريين؟ وعلى ضوء هذا التساؤل تحاول الدراسة الإجابة أيضا عن تساؤلات فرعية أهمها ما يأتي:

- ما الأبعاد القيميه للمواطنة؟
- ما الحقوق السياسية التي تسهم في بناء قيم المواطنة والانتماء وتنميتها لدى المصريين
- هل إجراءات الإصلاح الاقتصادي أثرت في قيم المشاركة والولاء للوطن؟
- كيف أسهم عمق بناء الشخصية أو الهوية المصرية في معالجة الأزمات الاقتصادية؟
- هل هناك علاقة بين التنشئة الاجتماعية للمصريين وبين قيم الانتماء والمشاركة؟

٣- مفاهيم الدراسة:

أ- سياسات الإصلاح الاقتصادي: هي تلك السياسات التي تهدف إلى إزالة الاختلالات الداخلية والخارجية على مستوى الاقتصاد الكلي سواء ،كانت بمبادرة ذاتية أم كانت تحت شرطية مؤسسات التمويل الدولي، ومنبع هذه الحزمة من السياسات هو التوسع والتطور الذي حدث في النظرية الاقتصادية الكلية والجهود التي بذلت من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[١]

ب- برامج الإصلاح الاقتصادي: يمثل المفهوم حزمة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من اختلال التوازن الداخلي والخارجي ، والتي تعمل في مجموعها على تثبيت الاقتصاد وإحداث تصحيح مسارات هيكلية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي ترمي لإعادة التوازن الداخلي والخارجي في أثناء فترة زمنية معينة ويعد مفهوم الإصلاح الاقتصادي شأنه شأن الكثير من المفاهيم في حقل العلوم الإنسانية ميداناً تعدد الاتجاهات واختلاف المنطلقات ؛ ولذلك تعددت المفاهيم المختصة به. فالإصلاح الاقتصادي هو تعديل لمفردات النسق الاقتصادي في الدولة في الاتجاه المرغوب فيه ، ويعرف بأنه مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة والسلطات الاقتصادية ؛ بهدف التخفيف أو إزالة التشوهات في الهيكل أو الأداء الاقتصادي ؛ بغرض تحقيق زيادة مضاعفة في معدلات النمو الاقتصادي ، وهو أيضاً مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي للدولة[٢]

ج- مفهوم المواطنة: يعرفها معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية والمواطنة بأنها: صفة المواطن والتي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية، ويعرف الفرد حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية ، ويمتاز المواطنة بنوع خاص من ولاء المواطن لبلاده وخدماتها له في أوقات السلم والتعاون مع المواطنين في تحقيق الأهداف القومية[٣] في حين أن معجم العلوم الاجتماعية يعرف المواطنةبأنها وضع علاقة قائمة بين شخص طبيعي ومجتمع سياسي يعرف بالدولة و بها يدين الأول بالولاء والثاني بالحماية ، وهذه العلاقة بين الفرد والدولة تقرر بواسطة القانون الوطني ، ويعترف بها بواسطة قانون الأمم ، كما أنها وضع المواطن في وضع قائم على سيادة القانون ومبادئ المساواة وتنطبق

المواطنة فقط على الشخص الطبيعي الذي يمنح الحقوق السياسية والمدنية الكاملة في الدولة[٤]. وتعرف المواطنة **citizenship**[٥] أيضاً بأنها التعبير عن حركة الإنسان اليومية سواءاً كان مشاركاً أم كان مناضلاً من أجل الحصول على حقوقه بأبعادها المدنية والاجتماعية والثقافية من دون تمييز لاي سبب، واندماج هذا المواطن في العملية الإنتاجية بما يتيح له اقتسام الموارد .

وهنا تود الباحثة توضيح الفرق بين مفهوم المواطنة والمفاهيم الأخرى المرتبطة بها ، وقد يختلط مفهوم المواطنة مع مفاهيم أخرى كالهوية – والوطنية – والانتماء – وقد سبق أن قمنا بتعريف المواطنة لذلك وجب علينا التفرقة بين المفاهيم الأخرى كالآتي :

*الهوية **Identity**

وتعرف بأنها الشفرة التي يمكن للفرد عن طريقها أن يعرف نفسه في علاقته بالجماعات الاجتماعية التي ينتمي إليها والتي عن طريقها يتعرف إليه الآخرون بعده منتمياً إلى تلك الجماعة، وهي شفرة تتجمع عناصرها على العرقية على مدار التاريخ عن طريق تراثها الإبداعي _ الثقافة_ وطابع حياتها (الواقع الاجتماعي) ، بالإضافة إلى الشفرة تتجلى الهوية لذلك عن طريق التعبيرات الخارجية الشائعة مثل : الرموز– العادات– التقاليد– وهذه التغيرات تميز أصحاب هوية ما عن سائر الهويات الأخرى[٦] ، والهوية عبارة عن انتماء للذات أو الجماعة ، وانتماء للدين واللغة والتراث الايجابي والثقافي والقيم ، ويعد مفهوم الهوية **Identity** حالة نفسية واجتماعية ، ولا يستطيع الفرد العيش بدونها،

والهوية هي ذلك الشعور الجمعي المشترك والشامل للمواطنين في الدولة، ويعمل هذا الشعور على تقريبهم من بعضهم بعضاً ويولد لديهم حساً بالانتماء للأرض التي يعيشون عليها، ويفرز الحاجة المشتركة بينهم للتعايش معاً إلى حد ربطهم بمصير واحد[٧]. كما أن الهوية تساعد على تنمية معتقدات وقيم مشتركة ، وتعطي المواطنين إحساساً بالتضامن ، وتساعدهم على تحديد ذاتهم ، مما يمكن معه القول إنها جزء من المواطنة وتظل المواطنة المفهوم الشامل والأكثر تحديداً في وصف علاقة المواطن بالدولة بما تمليه من واجبات وحقوق[٨] .

*الوطنية Nationality

تعرف الوطنية في الموسوعة العربية العالمية بأنها تعبير قويم ، ويقصد به حب الفرد وإخلاصه لوطنه الذي يشمل الانتماء للأرض وللناس وللعادات والتقاليد والتاريخ ، والوطنية في معناها البسيط هي خدمة الفرد للوطن والتضحية من أجلة، ويرى بعض المفكرين أن الوطنية هي الشعور بالانتساب للمكان الذي يستوطنه المواطن، ويعد هذا الشعور موجوداً لدى المواطن منذ القدم وهو شعور عاطفي يبرز بشكل واضح في الشعر والتغني بالأوطان[٩].

فالوطنية في مجملها أكثر عمقاً من المواطنة ، أو نكاد نقول إنها أعلى درجات المواطنة وأسماها. فالفرد يكتسب صفة المواطنة بمجرد انتمائه لجماعة أو دولة ، أما الوطنية فهي شعور فطري وغريزي يولد به الشخص، ولا يمكن لأحد أن يزايد عليه ، وتعد الوطنية أعلى وأسمى ، لان فيها تصبح المصلحة العامة أهم من المصلحة الشخصية والخاصة للمواطن ، إن الوطنية شعور يولد في أدنى درجاته إحساساً بالاختلاف عن

الشعوب الأخرى ، وفي أعلاها رابطة قوية أقوى من عوامل التمزق والاختلاف مهما تعددت سواءاً كانت عرقية دينية أكانت قبلية. فالمواطنة هي نقطة انطلاق وشرارة نابعة من الوطنية ووليدتها [١٠].

*الانتماء Belonging

الانتماء لغوياً مأخوذ من النماء بمعنى الزيادة والعلو والارتقاء، كما يشير من المنظور الاجتماعي إلى العلاقة الشرعية التعاونية بين فرد وجماعة.أو شعور أعضاء الجماعة بالارتباط الوثيق الذي تتجلى مظاهره في توحد أعضاء الجماعة مع بعضهم بعضاً. ويشير المفهوم نفسه إلى ميل الفرد للاندماج مع الآخرين عن طريق تطويع ذاته للبيئة التي يعيش فيها ؛ ليشارك مع الجماعة الاجتماعية التي يتوافق معها إلى جانب رغبته في أن يحتل مكانة اجتماعية بين الآخرين في إطار وجودهم معاً [١١]، ويقصد بالانتماء هو علاقة الفرد بالمحيط الذي ينتسب إليه وإحساسه بأنه جزء من وحدة عضوية متكاملة، وهناك من يعرف الانتماء **belonging** بأنه اتجاه إيجابي مدعم بالحب يستشعره الفرد تجاه وطنه بعده عضواً فيه ، ويشعر نحوه بالفخر والولاء ويكون منشغلاً ومهموماً بقضاياه ، ويكون على وعي وإدراك بمشاكله ومحافظاً على ثرواته ومصالحه ولا يتخلى عنه في الأزمات.

ومن هنا تستخلص الباحثة بأن ثمة مفاهيم مرتبطة بالانتماء كالانتماء والولاء ، كما ارتبط مفهوم الانتماء بالمواطنة والوطنية والهوية ، فالانتماء والولاء يقصد بهما الروابط والعواطف الروحية

والقانونية التي تربط الفرد بوطنه ، وتتجلى في سلوك الفرد بتغليب المصالح الوطنية على المصالح الشخصية ، ولفظ الولاء يعني المحبة والصداقة والقرابة ، ومن هنا نجد أن هناك تقارباً شديداً بين المفاهيم ولاسيما بين الانتماء والمواطنة ويمكن عدهما وجهين لعملة واحدة.

د- مفهوم الشخصية Personality

عرف السيد يس الشخصية القومية ، بأنها السمات النفسية والاجتماعية والحضارية لأمة ما ، والتي تتسم بثبات نسبي ، والتي يمكن عن طريقها التمييز بين هذه الأمة وغيرها [١٢].

٤- الموجهات النظرية للدراسة:

* نموذج هارودار Harder[١٣] – الإصلاح المالي ونسبة الادخار والاستثمار– حيث يعد نموذج هارودار Harder نوعاً من الطراز الكلاسيكي الجديد، ويشير الى أن معدل النمو يعتمد على وظيفة معدل الادخار ، وتعتمد بعض نظريات النمو تأكيداً أكبر على أن زيادة المدخرات المحلية توفر المدخرات والأموال اللازمة لتمويل الاستثمار ، ويؤكد هارودار أن هذا النوع من الاستثمار يخلق مزيداً من النمو وكان هذا عاملاً مهماً وراء النمو الاقتصادي في آسيا ، ومع ذلك فإنه يعتمد على مدى كفاءة الاستثمار بحيث إذا كانت المدخرات مرتفعة جداً فإنها تؤدي إلى انخفاض النمو ، لأن الناس لا يستطيعون تحمل استهلاكها ، كما أعلن جوزيف شومبيتر J. Schumpeter في هذا التحليل الكلاسيكي للمجتمع الرأسمالي الذي نشر أول مرة ١٩١١م أن الاقتصاد هو آلية تنظيم ذاتي وطبيعية بشرط ألا يعوقها تدخلات اجتماعية وغيرها ، وأكد شومبيتر في كتاباته وخاطب سياسياً العالم الثالث وأكد أن سياسة السياسيين في العالم الثالث بمنزلة رجل الأعمال في الدول المتقدمة [١٤] .

* تأتي المداخل النظرية لدراسة الشخصية فحاولت الكثير من الدراسات في العلوم الإنسانية المختلفة دراسة أبعاد الشخصية ومكوناتها وسماتها ، وقد تبنت مداخل مختلفة عدة لدراسة الشخصية ، ومنها المدخل النفسي والأنثروبولوجي وأيضاً المدخل الاجتماعي ، وسنحاول هنا التعرض بإيجاز شديد لأن ما يهمنا هنا هو الحديث عن الشخصية المصرية أي الشخصية بطابعها القومي National Character والذي يميزها عن الشخصيات

الأخرى ، وسوف نركز في دراستنا أيضا عن المداخل الأنثروبولوجية والاجتماعية لدراسة الشخصية القومية مع قليل من التركيز على المداخل النفسية لاسيما في مجال الأنثروبولوجيا السيكولوجية ودراسات الطابع القومي.

– المدخل الأنثروبولوجي لدراسة الشخصية القومية: اهتم المدخل الأنثروبولوجي بدراسة الثقافات الأولية واعتمد الأنثروبولوجيون على المنهج المقارن في دراساتهم ، وامتاز مدخلهم بالجمع بين الأساليب السيكولوجية والأنثروبولوجية في البحوث المختصة بدراسة الشخصية. وذلك عن طريق استخدام الملاحظة بالمشاركة – والمقابلات الشخصية – ودراسات الحالة. وركز في دراساتهم على مجال الاتصال بين الثقافة والتنظيم العقلي للفرد وركز على المنهج التطوري المقارن ، وذلك يعني ضمنياً إجراء بحوث منظمة لعملية التنشئة الاجتماعية مع الإشارة إلى عملية الدمج التي يقوم بها الفرد للمعايير الثقافية والقيم السائدة في مجتمعه [١٥].

فسر الأنثروبولوجيون ومنهم : روث بندكت [١٦] **R.Bendict** الشخصية بمنزلة النظير أو القرين السيكولوجي بالمعنى السلوكي أساساً لمفهوم الثقافة ، وعامة فإن شخصية الفرد تعد نتاجاً لمجتمعه ، ويشير ذلك إلى عملية التنشئة الاجتماعية **Socialization** التي تستهدف مرحلة الطفولة ، وتستمر إلى مالا نهاية فعن طريق التنشئة تتشكل وتتأثر الصيغ الثقافية التي تسود في البيئة ويحدث التآلف والتلاحم بين المجتمع والشخصية ، فتأتي نظرية الشخصية القومية عن بقية النظريات بأنها مختصة بالتوجهات السياسية فتختص بتحديد شخصية الأفراد في الدول (كالأمريكيين – والصينيين– والروس وغيرهم) وكذلك بأنها تتضمن ترابط عدد كبير من العناصر وانتظامها في بناء واحد ، ويجمع بين تلك العناصر علاقات ديناميكية متداخلة.

ويرى أنطوني والاس[١٧] **Antony Wallace** إن مفهوم الشخصية القومية **National character** يشبه مفهوم الشخصية الرئيسة ولكنه يفضل مفهوم الشخصية الرئيسة لأنه يطبق على جميع الثقافات والمجتمعات ، في حين يطبق الشخصية القومية على المجتمعات الحضرية مثل الدول والأمم ، ولا يمكن استخدامه في دراسة القبائل البدائية أو المناطق الثقافية.

وتأتي نظرية البناء الأساسي للشخصية ، وفيها جاء التآلف بين علم النفس والأنثروبولوجيا ؛ إذ عارض عالم الأنثروبولوجيا إبرام كاردينر[١٨] **Abram Kardiner** أحد

مؤسسي الأنثروبولوجيا الثقافية في أمريكا، وصاحب مفهوم الشخصية عارض المدرسة الفرويدية ولاسيما ما تنادي به الفرويدية فيما يتعلق بنظرية الليبيدو(التمحور حول الفرد والذات) ، ونظرية النمو الجنسي النفسي، ونظرية الكبت اللاشعوري، وتأثر كاردينر بتفسيرات الانثروبولوجيين للثقافة وخصائصها ، واستخدام تلك التفسيرات في صياغة نظرية البناء الأساسي للشخصية ، والتي تمثل التعاون الوثيق بين الانثروبولوجيا وعلم النفس ؛ إذ يرى كاردينر أن أفراد المجتمع الحاملين ثقافة واحدة يشتركون في سمات معينة للشخصية ، وعرفها بأنها الأدوار الفاعلة المتكيفة عند الفرد، وهي عامة عند جميع أفراد المجتمع الواحد، ويعطي كاردينر أهمية كبرى لمرحلة الطفولة المبكرة وما يتضمنها من أنماط ثقافية في تشكيل البناء الأساسي للشخصية، فلكل مجتمع نظمه التربوية التي يطبقها الآباء في تربية الأبناء في مرحلة طفولتهم . وما نود أن نقوله هنا إن هناك مجموعة من السمات الشخصية يكتسبها الفرد وفق تنشئته الاجتماعية وعاداته وتقاليده وسط أسرته ،ويتضح ذلك عن طريق ما يكتسبه الفرد من القيم الايجابية أو السلبية لدى أفراد المجتمع المصري ، فهناك قيم ايجابية تتمتع بها الشخصية القومية المصرية تتمثل في الميل للمشاركة والتحمل، وحب الغير، والصدق ، والأمانة ، والحفاظ على الهوية المصرية والاستقرار ، ومن الصفات الحسنة أيضا للشخصية المصرية الترحاب بالضيف الغريب، والمساندة والتعاون في أوقات الشدة .. الخ ، وعلى الرغم من أن الشخصية المصرية تجمع الكثير من الصفات التي تبدو في كثير من الأحيان متناقضة فقد تأرجحت شخصية الإنسان المصري عبر العصور بين الاستقرار والثورة والهدوء ، وحين ندرس الشخصية المصرية لابد لنا من دراسة التقارب في السمات الجغرافية أي أننا نطلق بعض الصفات على الشخصية المصرية التي قد اكتسبتها عن طريق موقع مصر الجغرافي والتاريخي، وهو ما أكده كل من عبد الرحمن ابن خلدون وجمال حمدان، والسيد عويس وغيرهم حول ما امتازت به الشخصية في مراحل بنائها وتكوينها ومن ثم ما اكتسبه لمواطنيها، أما عن موقعها الجغرافي فقد جعل مواطنيها يشتركون مع بعض جيرانهم في بعض سمات الشخصية القومية وصفاتها . ولعل أهم الخصائص التي رصدها الباحثون عن المواطن المصري تتمثل في الكرم والمحافظة والانبساطية والمسؤولية الأسرية والاجتماعية والتكييف مع الظروف المحيطة والأزمات والقدرة على التحمل والحاجة إلى التقدير[١٩] ولعل أبرزها عبر العصور وقوف المصري متضامناً مع أخيه المصري في مواجهة أخطار فيضان النيل وهو أسمى درس في مواجهة الأزمات.

* التأصيل النظري للمواطنة وفيه تحاول الباحثة في دراستها إلقاء الضوء على المواطنة في الفكر الليبرالي والاقتصادي والاجتماعي ؛ وذلك لان النظام السياسي المصري يتجه لحرية الأسواق والاقتصاد الحر والتعددية السياسية ، فتأتي الليبرالية الكلاسيكية ، وهي أيديولوجية وجدت في الدول الغربية بداءة من القرن السابع عشر ، حتى منتصف القرن العشرين، وكانت الليبرالية الكلاسيكية راديكالية في فكرها القائل إن العلاقات السياسية في دولة ما يجب ألا تكون بين ملك ورعايا مطيعين، ولكنها يجب أن تأخذ شكل الملك الملتزم بنوع من أنواع العقد الاجتماعي مع المواطنين ن وأن المواطنة تمثل وضعية منفصلة تمكن الفرد من الحصول على بعض الحقوق، فالمواطن العادي غير مطالب بالانضمام إلى حزب سياسي وعليه – فقط – الإدلاء بصوته، وكل الأهداف الأخرى حولت إلى الممثلين السياسيين ، ولذلك تضع الليبرالية الكلاسيكية ثقة كبيرة في البرلمان والديمقراطية التمثيلية[٢٠]ن ثم تأتي الليبرالية الاجتماعية وهي تعد نسخة حديثة من الليبرالية ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، وقد لاحظت ما تمثله الاعتمادية الاقتصادية من تهديد لاستقلالية المواطنين ، ولكنها وجدت حلاً مختلفاً للمشكلة في صيغة دول الرفاهية الاجتماعية، ويجب أن يحصن الناس ضد الفقر بحيث لا يصبحون معتمدين على غيرهم اعتماداً كلياً [٢١] .

ولد مفهوم الليبرالية الاجتماعية، وهي الليبرالية بشكلها الإصلاحي الذي يشمل العدالة الاجتماعية، وهي تختلف عن الليبرالية الكلاسيكية ؛ إذ ترى الليبرالية الاجتماعية أن من واجب الدولة الليبرالية توفير فرص العمل، والرعاية الصحية، والتعليم الجيد، وغيرها، إلى جانب الحقوق المدنية والحقوق الليبرالية، وتحقيق متطلبات حقوق الإنسان، والليبرالية الاجتماعية هي تطور حديث في الأيديولوجيا الليبرالية نشأت منذ أواخر القرن التاسع عشر وبداءات القرن العشرين، وتعبر عن فكر الأحزاب الليبرالية التقدمية لتمييزها عن الأحزاب الليبرالية الكلاسيكية، والليبرالية الاجتماعية تقع ما بين الليبرالية الكلاسيكية والاشتراكية، فهي متأثرة جدًا بأفكار الليبرالية ، و في الوقت نفسه متأثرة ببعض الأفكار من الاشتراكية لاسيما موضوع العدالة الاجتماعية، وتقع الأحزاب الليبرالية الاجتماعية عادة في الوسط أو يسار الوسط في الطيف السياسي، وتُسمى "التيار الليبرالي الوسطي" وتدعو إلى حكومات شرعية ومنتخبة ديمقراطيًا تقوم بتوفير المستوى الأساسي من المعيشة الطيبة كما أسلفنا، وتتبنى برامج وأفكاراً

تقدمية مثل قوانين مكافحة الاحتكارات الاقتصادية، ووجود هيئات تنظيمية مع قوانين للحد الأدنى من الأجور لتأمين فرص اقتصادية للجميع، ويتم ذلك عن طريق الضرائب التصاعدية، كما تعمل على الوصول إلى أفضل استخدام للمواهب البشرية بما يمنع حدوث ثورات ، أي تعمل على تحقيق المصلحة العامة، وتدعو الليبرالية الاجتماعية إلى احترام الحرية الفردية والتسامح، مع تشديدها على"الحرية الإيجابية" التي تهتم بقدرة الأشخاص على المشاركة في العمل، وتعد حق العمل وحق الأجر المناسب على العمل لا يقل أهمية عن حق التملك حيث تدعم اقتصاد "السوق الاجتماعي" الذي يسمح بالملكية الفردية لوسائل الإنتاج مع تنظيم الدولة السوق بما يحقق التنافس الاقتصادي العادل وتقليل نسب التضخم وتقليل البطالة، وتؤيد المدرسة الليبرالية الاجتماعية الاقتصاد المختلط الذي يقوم بالأساس على القطاع الخاص مع قيام الدولة بتوفير وجود سلع عامة أو ضمانها، وتوظف عناصر من الرأسمالية والاشتراكية معًا لتحقيق موازنة بين الحرية الاقتصادية والمساواة بما يخدم الصالح العام، أي أن الليبرالية الاجتماعية تقع بين الليبرالية الديمقراطية الكلاسيكية والاشتراكية الراديكالية[٢٢]، وتعتمد الليبرالية الاجتماعية على الإصلاح التدريجي للنظام الاقتصادي بإدخال مفاهيم "دولة الرفاه الاجتماعي" والعدالة الاجتماعية ودمجها مع الليبرالية السياسية المعتمدة على الحريات وحقوق الإنسان وتنظيم الحرية الفردية ضمن إطار واضح من المصلحة الجماعية، فهي :

أولاً: آلية سياسية تحقق نموذجًا مثاليًا من "الديمقراطية الليبرالية" يحل المشاكل الموجودة في الرأسمالية غير المقيدة، وتعتمد الليبرالية الاجتماعية على هذه المجموعة من المبادئ ، من أهمها الحريات، وهذه الحريات غير مقتصرة على الحريات الفردية مثل النظام الليبرالي الكلاسيكي ، ولكن الحريات الجماعية مثل : حقوق الإنسان ومكافحة التمييز والتخلص من سطوة أصحاب وسائل الإنتاج والنفوذ السياسي.

ثانيًا : المساواة والعدالة الاجتماعية، وهي لا تقتصر على المساواة أمام القانون بل أيضًا العدالة والمساواة في التنمية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتساوي في الفرص المتاحة أمام الجميع من دون تمييز.

ثالثاً : التضامن الاجتماعي ، وهذا يعني الوحدة والإحساس بالتعاطف مع ضحايا السياسات والممارسات غير العادلة ومحاولة تحقيق العدالة للجميع.

رابعاً : الديمقراطية وحقوق الإنسان ؛ إذ تتضمن الديمقراطية حقوقًا وواجبات ، ولكن أهم هدف لها هو ضمان الحقوق المتساوية لكل المواطنين من مختلف الأصول والأعراق والأفكار السياسية وتمتع المواطنين بحق الاختيار ما بين نظريات وبدائل مختلفة وعديدة.

خامساً : السلام، وهو عنصر أساسي للعيش المشترك ، ويجب أن يكون مبنيًا على نظام سياسي واقتصادي دولي يحترم سيادة الدول والتحرر ومنع التسلح، وتقترب الليبرالية الاجتماعية من الديمقراطية الاشتراكية إلى حد كبير فيما يخص بالسياسة الاقتصادية، فكلاهما يحتل موقعًا وسطًا بين الرأسمالية والاشتراكية[٢٣].

ومن أشهر منظري الليبرالية الاجتماعية توماس مارشال **T. Marshal** وجون راولز **J. Rowels** وبروس إكيرمان **B. Ackerman** ومايكل والزر **M. Walsser** وأخيراً وويل كليمليكان **W. Klimlican** ، واهتمت دراسات مارشال بالعنصر السياسي حيث الحق في المشاركة عن طريق القوى السياسية الموجودة في المجتمع بعد المواطن عضواً فاعلا في السلطة السياسية، أو بوصفه ناخباً لهذه القوى السياسية عن طريق البرلمان أو المجالس المحلية[٢٤].

وجاءت الليبرالية الجديدة توضح أن العالم السياسي محدد قدر الإمكان ؛ من أجل منح الفرد أكبر قدر من الحرية، وأنها ضد دولة الرفاهية الاجتماعية، ومع السوق الحرة فالليبرالية الجديدة ترى المواطنين مستهلكين عقلاء للبضائع العامة، كما ترى أن المصلحة الشخصية هي الدافع الأساسي المحرك للمواطنين، وبهذا المعنى لنا أن نتساءل عما إذا كانت

الليبرالية الجديدة تمتلك حقا مفهوم المواطنة[٢٥] .ولتأكيد التطور في الليبرالية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، يمكن القول إن حريات الفرد وحقوقه قد ازدادت وتبلورت عبر العصور ، حتى قفزت إلى المفهوم الحالي لحقوق الإنسان **Human rights** الذي تبلور بعد الحرب العالمية الثانية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد يكون أهم تطور في تأريخ الليبرالية هو ظهور الليبرالية الاجتماعية؛ بهدف القضاء على الفقر والفوارق الطبقية الكبيرة التي حصلت بعد الثورة الصناعية بوجود الليبرالية الكلاسيكية، ولرعاية حقوق الإنسان حيث قد لا تستطيع الدولة توفير تلك الحقوق من دون التدخل في الاقتصاد لصالح الفئات الأقل إفادة من الحرية الاقتصادية، كما أن أفكار الليبرالية الاجتماعية لم تتبلور داخل النموذج الغربي إلا عبر الممارسة وتنافس المصالح وتوازن الصراعات الاجتماعية و السياسية داخل النظام والمجتمع والمجال العام، مع قدرة هذا النظام على استيعاب هذه المنافسات والصراعات والضغوط في إطار سلمى.

٥- الإجراءات المنهجية:

نوع الدراسة :

تقع هذه الدراسة في نطاق الدراسات الوصفية التحليلية ؛ إذ تسعى إلى وصف أهم انعكاسات سياسات الإصلاح الاقتصادي على قيم المواطنة لدى الشخصية المصرية وتحليلها . وكذلك التعرف إلى أهم الحقوق السياسية والاقتصادية التي يحظى بها المواطن المصري في ظل الإصلاحات التنموية الحديثة عقب ثورتي ٢٥- يناير-٢٠١١ و ٣٠- يونيو -٢٠١٣. وقد اعتمت الدراسة على بعض المصادر لجمع البيانات ، وذلك عن طريق مسح التراث النظري للأدبيات المتصلة بموضوع قيم المواطنة وسياسات الإصلاح الاقتصادي وأيضا

الأدبيات التي اهتمت بدراسة الشخصية المصرية والقومية وذلك عن طريق الاستعانة بالكتب والمجلات العلمية والأبحاث والمراجع العربية والأجنبية ومحركات البحث.

طريقة الدراسة وأدوات جمع البيانات.

اعتمدت الباحثة في دراستها على طريقة المسح الاجتماعي بالعينة ؛ إذ يعد منهج المسح أكثر المناهج ملائمة لموضوع الدراسة ؛ إذ قامت الباحثة بعمل مسح لفئات الشخصية المصرية بمحل الدراسة . موزعة عينة الدراسة بالتساوي على أحد القطاعات الحضرية وآخر ريفي بمحافظة الإسكندرية . كما اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي ، وذلك عن طريق عرض مفصل لسياسات الإصلاح الاقتصادي التي تتبناها الدولة ، وتهتم بانجازها ، وانعكاسات تلك السياسات على قيم المواطنة لدى الشخصية المصرية ، كما يعد هذا المنهج من أحد المناهج المستخدمة في علم الاجتماع وفروعه المختلفة معتمداً على وصف الظاهرة وتفسيرها وتحليلها عن طريق جمع المعلومات وتحليلها ، واعتمدت الباحثة في دراستها على استئمارة الاستبانة بوصفها أداة لجمع بيانات الدراسة ؛ إذ تعد الاستئمارة أنسب الأدوات لجمع بيانات الدراسة وذلك وفق منهجية الدراسة وتساؤلاتها ، وتضمنت الاستئمارة (٤٠) سؤالاً مبنياً على أربعة محاور يتمثل المحور الأول في تحديد البيانات الأولية والديموجرافية للمبحوثين ، والمحور الثاني في الحقوق السياسية ويشمل معطياته التعريف بالمواطنة وأهميتها والمشاركة السياسية والتصويت والتعبير عن الرأي والشعور بالانتماء والمواطنة ، والمحور الثالث لقياس الحقوق الاقتصادية وشملت معطياته السؤال عن شبكة الحماية الاجتماعية وبرامج وزارة التضامن الاجتماعي – وتوافر الحق في المسكن والعمل .. وأخيراً المحور الرابع ؛ ليمثل الشخصية المصرية والبناء القيمي وشملت معطياته أهم صفات الشخصية المصرية

والتكوين الاجتماعي والنفسي للشخصية المصرية والوعي والثقافة لدى الشخصية المصرية مدى تماسك قيم المجتمع.

أ- تجربة صياغة استئمارة الاستبانة ::

بعد تصميم أداة الاستبيانة في صورتها شبه النهائية تم أخيرت عن طريق تطبيقها على (٣٠) مفردة من المبحوثين ؛ حتى تتمكن الباحثة من اكتشاف مدى صلاحيتها وملاءمتها قبل استيفاء بيانات الاستئمارة وبيانات الدراسة .

ب- صدق الاستبانة :

١- اعتمدت الباحثة في توضيح صدق الاستبانة وذلك بمراعاة تصميم بنود الاستئمارة بأن تعكس الحقوق السياسية والاقتصادية للشخصية المصرية ، والتي من شأنها إذا ما توافرت ان تنعكس على قيم المواطنة لدى المصريين.

ج- ثبات الاستبانة :

قامت الباحثة بإعادة اختبار الاستمارة على (٣٠) مبحوثاً سبق تطبيق الاستئمارة عليهم من إجمالي العينة الكلية. وأجري التطبيق بعد مرور فترة ثلاثة أسابيع لشهر وحسب معامل الثبات باستخدام نسب الاتفاق بين متغيرات الدراسة.

أخيرت عينة الدراسة الأساسية من ٣٠٠ مبحوث من مختلف الفئات العمرية وأختيرت بطريقة عمدية ما بين ذكور وإناث في مراحل عمرية مختلفة من ٢٠– ٦٠ عاما ، كما طبيقت على قطاع حضري وآخر ريفي بمحافظة الإسكندرية (القطاع الحضري ويتمثل في حي شرق ــ والقطاع الريفي يتمثل في منطقة أبيس الرابعة شرق الإسكندرية) وروعي في تطبيق الاستئمارة المترددون على محطات الوقود – والمجمعات الاستهلاكية – والأسواق التجارية الشعبية) وحرصت الباحثة أن تكون العينة متساوية ؛ وذلك لتسهيل المعاملات الإحصائية كما هو موضح بالجدول ؛ وذلك لضمان التوازن في الإجابات بين المبحوثين .

المصدر	المتغيرات	التكرارات
المترددون على محطات البترول والوقود والغاز	ذكور	٩٠
	إناث	١٠
مجموع	–	١٠٠

المترددون على المجمعات الاستهلاكية	ذكور	٤٧
	إناث	٥٣
مجموع	–	١٠٠
المترددون على الأسواق الشعبية	ذكور	٣٣
	إناث	٦٧
مجموع	–	١٠٠

إجمالي العدد	–	٣٠٠

الحد المكاني والزماني للدراسة :

أ– الحد الزماني: طبيقت الاستئمارة منذ شهر ابريل ٢٠١٨م ومسوغات اختيار تلك الفترة فوز الرئيس (عبد الفتاح السيسي) بفترة الرئاسة الثانية وتصريحاته لإجراءات الإصلاح الاقتصادي .

ب– الحد المكاني: طبقت الاستئمارة في محافظة الإسكندرية .. موزعة على قطاعين (حضري وريفي) ووزعت الاستئمارة في أماكن متفرقة منها (محطات الوقود – والمجمعات الاستهلاكية التابعة لوزارة التموين – والأسواق الشعبية الخاصة). بحي شرق بالإسكندرية.

ثانياً – قراءة سوسيوتاريخة للإصلاح الاقتصادي المصري:

الإصلاح الاقتصادي والحالة المصرية: تعتبر الحقبة (المباركية) نسبة للرئيس الأسبق محمد حسني مبارك فهي حقبة تحرير السوق ، والذي كانت له تأثيرات عديدة من بينها : تفجير البطالة بشكل غير مسبوق بوصفها ظاهرة مصاحبة للإصلاح الاقتصادي ؛ إذ بلغ معدل البطالة ٩.٢% من قوة العمل[٢٦] ، وقدرت دراسة لمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام عن العاطلين بنحو ١.٥ مليون عاطل عن العمل ، كما انتشر الفقر وسوء توزيع الدخل بوصفه مظهراً مصاحباً لتحرير السوق ؛ إذ بلغت معدلات الفقر التي أعلنها البنك الدولي وتقارير التنمية البشرية أن الأشخاص الذين يقل دخلهم اليومي عن (١) دولار أي خمس جنيهات

وثمانون قرش تقريبا أي ١٧٤جنية شهرياً، هم فقراء فقر مدقع وبلغ عددهم في تلك الفترة نحو ٢.١ مليون شخص وكاد يرتفع عددهم حتى بلغ ٢٠٥ ألف شخص في عام ٢٠٠٥، أما عن المستوى الاجتماعي فنجد لدينا ملايين الشباب والفتيات لم يستطيعوا الزواج ؛ لأسباب اقتصادية وحياتية ؛ ومن ثم ازدادت نسبة العنوسة للإناث وأيضا ارتفعت معدلات الطلاق السنوية لاسيما للمتزوجين حديثاً[٢٧].

فالإصلاح الاقتصادي بوصفه مفهوماً يقصد به مجموعة السياسات والإجراءات الهادفة إلى رفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد ، ويشار أيضاً إلى الإصلاح الاقتصادي بالسياسات الاقتصادية الجزئية ؛لأن هدفها هو تحسين كفاءة تخصيص الموارد بتعليق العوائق التي تعيق عمل الأسواق ، ويكمن الهدف في الإصلاح الاقتصادي في إجراء تعديلات في الهيكل الاقتصادي ، والتي يكون من شأنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز المرحلة الانتقالية سعياً إلى هدف أخير وهو النمو على مستوى المتغيرات الاقتصادية كافة ، وتهدف عملية الإصلاح الاقتصادي إلى معالجة الاختلالات التي تعاني منها الدول وإيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، وهذه الاختلالات تتمثل في العجز في الموازنة وانخفاض الاحتياطات، وارتفاع نسبة البطالة، وارتفاع نسب التضخم ، وتدهور أسعار صرف العملة الوطنية، واختلال القطاع المصرفي وقطاع التجارة، وارتفاع حجم الديون الخارجية وانخفاض إنتاج المشاريع العامة وهذه الاختلالات كلها آثار سلبية في الاقتصاد الوطني إضافة إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية[٢٨].

وفي رؤية تحليلية .. وها نحن الآن وقد مر عامان على قرارات وإجراءات الإصلاح الاقتصادي في نوفمبر ٢٠١٦م ، وبعد ظهور بعض بيانات الأداء الاقتصادي في أثناء ٢٠١٧م أصبحت لدينا قدرة التحليل الجزئي لنتائج هذه الإجراءات، وأصبحت لدينا القدرة أيضا لعمل تقييم مبدئي على قدرة الاقتصاد المصري على تحقيق معدلات نمو عالية ومستدامة تشمل شرائح المجتمع المصري عامة . وتأتي أهمية هذا التحليل لان تاريخ الاقتصاد المصري الحديث مليء بتجارب مكررة مما يسمى إصلاحاً اقتصادياً. وهنا يبقى السؤال هل فشلت التجارب السابقة لخطط الإصلاح الاقتصادي لهذا وصلنا إلى ما يسمى بحتمية قرارات نوفمبر ٢٠١٦م. ويراودنا هنا تساؤل مهم وهو هل استطاع برنامج الإصلاح الاقتصادي الحالي تفادي أخطاء الماضي؟

تشير تجارب الدول النامية إلى أن الإصلاح الاقتصادي مسألة قائمة بذاتها ، وإن امتد في جسد المجتمع وبنائه قليلاً فسيكون له بعض الظلال الاجتماعية التي اتفق على أنها آثار انعكاسات أو تداعيات اجتماعية مثل : الفقر والبطالة والتعليم والصحة وما شابه ذلك الاعتقاد في غياب الدراسات التاريخية العلمية لتجارب الإصلاح الاقتصادي في الدول الذي اعتمدته فضلاً عن فيض المعارف والأدبيات والنظريات الاقتصادية التي تردنا في كل اتجاه، وأوضح سميث **Smith** في نظريته أن الدول ملزمة جميعها بالتبادل الحر ، وأكد أن الدولة يجب ألا تتردد في شراء سلعة من الخارج إذا كانت تكلفة إنتاج هذه السلعة في الدول الأجنبية أقل من المنتج المحلي، فالدولة التي تبيع سلعاً بكلفة أقل من الدول الأخرى تمتلك امتيازاً مطلقاً ، لهذه السلع ، هذا فكل دولة يجب أن تختص في إنتاج السلعة التي تمتلك فيها امتيازاً مطلقاً، وتلك هي القاعدة الرئيسة للاقتصاد الحر[٢٩] .

لهذا فالإصلاح الاقتصادي بوصفه برنامجاً ينفذه المصريون هو الدخول في حالة شاملة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقيمية في الإصلاح والبناء في الداخل وبما يتعارض مع الشراكة الأجنبية (الخارجية) في فتح أبواب الاستثمار داخل مصر وتشجيعها ، وأثر ذلك في قيم المواطنة وتأثيرها في بناء الشخصية المصرية ومدى مشاركتها في الانتخابات الرئاسية ٢٠١٨م دعماً للاستقرار السياسي وحفاظاً على الأمن الاجتماعي والقومي.

لقد ارتبطت المواطنة بالاقتصاد ، واتضح ذلك في الأدبيات والدراسات السابقة التي صدرت في أثناء العقدين الآخرين ، وتتضح الإشكالية في أن اقتصاد السوق الذي يعني القدرة لمن يملك ويقوم على الملكية الخاصة وإمكانية الاحتكار، والملكية الخاصة بحكم التعريف هي ملكية أقلية وتعطيها القوة في حين أن الديمقراطية تتيح التمثيل السياسي لكل عناصر المجتمع وفئاته ، والبرلمان مع التطور لابد من أن يكون ممثلاً للجميع: الأقلية والأغلبية بالمعنى الواسع. والإصرار على ربط اقتصاد السوق بالديمقراطية ، وتحقق المواطنة هو عودة لمرحلة تاريخية عرفت على إنها ترتبط بدفع الضريبة، وتقتصر على من يملك وهو ما كان مقبولاً في التاريخ الأوروبي آنذاك[٣٠] ، فاقتصاد السوق يريد أنصاره التحرك والتحرر في حين أن المواطنة تفرض ضوابط رقابية ومحاسبية تعوق هذا التحرك والتحرر في نظر أصحابه، لأنه يعد معوقاً للانطلاق الاقتصادي[٣١] .

ثالثاً– المواطن المصري وإجراءات الإصلاح الاقتصادي:

خمس سنوات مرت منذ تظاهرات ٣٠ يونيو/ ٢٠١٣، وهناك قرارات اقتصادية مفصلية اتخذت ، ومشاريع عدة نفذت، نجح بعضها وأخفق الآخر، فيما ظل المواطن المصري هو المسؤول الأول عن تحمل فواتير ٥ سنوات لاقتصاد ٣٠ يونيو ، فما بين الحصول على قرض صندوق النقد الدولي، إلى قرار البنك المركزي بتعويم الجنيه المصري، وما تلاه من ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية، وجد المواطن نفسه مُثقلًا بأعباء مالية تزداد يومًا تلو الآخر، عجزت قدراته الشرائية عن مواجهتها، فتغيرت معها أوضاعه، حتى انتقل كثيرون من الطبقة الوسطى إلى فئة محدودي الدخل، ومنهم من هبط إلى الطبقة الفقيرة، كما أكدت القيادة السياسية والحكومة عدم رفع أسعار السلع الأساسية، ووجهت تعليمات إلى الحكومة بذلك. وبالرغم من هذا الوعد، واصلت الأسعار قفزاتها لمختلف السلع والخدمات، والتي وصل بعضها إلى ما يفوق ٣٠٠% [٣٢].

١- المواد البترولية:

بعد شهر واحد من وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى الحكم، ازدادت أسعار المواد البترولية عما كانت عليه في ٢٠١٣م. إذ قررت الحكومة في الأول من يوليو/٢٠١٤م، زيادة أسعار البنزين والسولار بنسب تراوحت بين ٤٠% و٧٨ .%حيث ارتفع سعر بنزين ٨٠ من ١.٦ جنيه إلى ٢.٣٥ جنيه للتر، وبنزين ٩٢ من ٢.٦ جنيه إلى ٣.٥ جنيه للتر ؛ وارتفع سعر السولار من ١.٨ جنيه إلى ٢.٣٥ جنيه للتر؛ وتتابعت الزيادات منذ ذلك الحين إلى أن وصل سعر البنزين ٨٠ حاليًا إلى ٥.٥ جنيه، وسعر بنزين ٩٢ إلى ٦.٧٥ جنيه، فيما ارتفع سعر السولار إلى ٥.٥ جنيه ، ولن يتوقف الأمر عند هذا الحد، فالحكومة ملتزمة في اتفاقها مع صندوق النقد الدولي بإلغاء الدعم بالكامل على الوقود تدريجيًا في أثناء ٣ سنوات، تنتهي بنهاية العام المالي المقبل، أي بداءة من أول يوليو/2019 م والجديد في سياسة الحكومة

وبرنامج الإصلاح أن المواطن المصري على علم مسبق بكل تلك الزيادات ومشارك الحكومة في تنفيذ برنامجها الإصلاحي ، ويعد ذلك من أهم مزايا سمات الشخصية المصرية.

٢- الخدمات المنزلية

امتدت التكلفة التي تحملها المواطن لتشمل أسعار الخدمات المنزلية من كهرباء ومياه وغاز ، فقبل أيام قليلة أعلنت الحكومة السابقة ارتفاع أسعار الكهرباء بمتوسط نحو ٢٦% بداءة من بداية العام المالي الجديد ٢٠١٨ / ٢٠١٩م، الذي يبدأ في الأول من يوليو.كذلك قررت زيادة أسعار مياه الشرب، وخدمات الصرف الصحي بما يصل إلى ٤٦.٥%. ولم تكن هذه المرة الأولى، إذ كانت أولى الزيادات ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي في يناير/كانون الثاني ٢٠١٦، حينما أقرت الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي زيادة تعريفات مياه الشرب والصرف الصحي، بنسبة ٢٥.%

٣- البوتاجاز والمواد الغذائية :

على مسار الحكومة السابقة نفسه ، أصدرت الحكومة الجديدة برئاسة مصطفى مدبولي بعد يوم واحد من تسلمها مهامها، قرارًا، برفع السعر الرسمي لأنبوبة البوتاجاز المنزلي إلى ٥٠ جنيهًا، وذلك في مقابل ٧ جنيه في ٢٠١٣I.ولم يكن ذلك الارتفاع المبالغ في سعر الأسطوانة أمرًا مغايرًا، فعلى مدار السنوات الماضية تحركت أسعار مختلف السلع، بشكل سريع، واتضح ذلك جليًا في السلع الغذائية الأساسية ، إذ قفز سعر الكيلو غرام من الأرز إلى ما بين ٨ و ١٠ جنيهات، مقابل ما يتراوح بين ٢.٢٥ و٣.٥ جنيهات قبل ٥ سنوات، وارتفع الزيت من ٧ و ٨ جنيهات للعبوة إلى ما يتراوح بين ١٨ و ٢٠ جنيهاً، وارتفع سعر السكر إلى ما بين ١٠.٥ و١١ جنيهًا مقابل ٤ جنيه للكيلو ، وكذلك شهدت أسعار الدواجن زيادة بأكثر من ٢٠٠% ؛ حيث ارتفع سعر الكيلو من ١٢ و ١٣ جنيهاً ٢٠١٣م إلى ٢٨ و٣٠ جنيهاً في أثناء يونيو/حزيران الجاري، فيما تراوحت الزيادة في أسعار اللحوم بين ٦٥% و١٢٠.%

ز- قرارات مفصلية وعجز عن مواجهة النتائج:

بالإضافة إلى هذه القرارات المتعلقة بزيادة أسعار السلع والخدمات بشكل مباشر، اتخذت الحكومة قرارات اقتصادية أخرى تسببت في موجات غير مسبوقة من الغلاء، كان أكثرها حدة : تعويم سعر صرف الجنيه أمام العملات الأجنبية، بناءً على اتفاق الحكومة مع صندوق النقد.ففي ٣ من نوفمبر/ ٢٠١٦م، استيقظ المصريون على قرار تحرير سعر الجنيه، ليهوي من ٧ جنيهات مقابل الدولار في ٢٠١٣م إلى ما يقرب من ١٨ جنيهًا حاليًا، ويدفع أسعار مختلف السلع والخدمات لصعود غير مسبوق ، وفي مواجهة ذلك الصعود، حاولت الدولة تنفيذ حزمة من الإجراءات الاجتماعية ، لحماية الفقراء عبر زيادة قيمة دعم السلع التموينية والدعم النقدي عن طريق برنامج تكافل وكرامة، وزيادة قيمة المعاشات، وعلاوات العاملين بالدولة، إلا أن تلك الإجراءات ظلت دون جدوى فاعلة. على الرغم من رفع الحد الأدنى للمعاشات إلى ٧٥٠ جنيهاً بدلًا من ٥٠٠ جنيه، وإن هذه الزيادة بقيت عاجزة عن مواجهة ذلك الارتفاع غير المسبوق بالأسعار، وعلى المسار نفسه جاءت علاوات العاملين بالدولة، إذ أقرت بنحو ٧% فقط وبحد أدنى ٦٥ جنيهًا للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية، و١٠% وبحد أدنى ٦٥ جنيهًا لغير المخاطبين بالقانون، فهل يمكن لتلك الجنيهات أن تتكفل بحماية الموظفين ومحدودي الدخل من ذلك الغلاء المتفاقم ؟

- تغير في أوضاع الفقراء :

بوصفها نتيجة طبيعية لذلك التعويم وقصور الإجراءات الحكومية هذه عن مجابهة ارتفاع الأسعار المستمر، ازدادت نسبة الفقر بين المصريين، وتآكلت نسبة كبيرة من الطبقة المتوسط. ففي أثناء ٢٠١٣م كانت نسبة الفقر المدقع (عدم قدرة الفرد أو الأسرة على توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية، إذ يصل إنفاقه إلى الدولار وربع فقط في اليوم) وتصل إلى نحو ٤.٤%، ووصلت إلى ٥.٣% ٢٠١٥م، وذلك وفقً آخر تقارير أتاحها الجهاز المركزي

للتعبئة العامة والإحصاء.، أما الفقر العادي (فهو من ينفق ٢ دولار في اليوم) فقد كانت نسبته في ٢٠١٣م نحو ٢٦.٣% من السكان ، أما بعد التعويم، فقد ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى نحو ٤٠% في أثناء العام الجاري ، ويأتي ذلك في الوقت الذي أشارت فيه الكثير من الدراسات إلى أن أكثر من ٣٠ مليون مصري دخلوا تحت خط الفقر المدقع بعد تعويم الجنيه، وأن أغلبية أبناء الطبقة الوسطى وعددا من الأغنياء انضم لقائمة الفقراء.

- المشروعات القومية والمردود الاقتصادي:

تبقى الإشارة أخيرًا إلى أن القرارات المفصلية التي اتخذتها الدولة لم تتوقف عند حد تعويم الجنيه، بل امتدت إلى البدء في تنفيذ عدد من المشروعات القومية، أبرزها : توسعة قناة السويس، والأنفاق التي تربط الوادي بسيناء، ومشروع الجلالة، ومدينة العلمين الجديدة ، والمفاعل النووي في الضبعة على طريق الساحب الشمالي واستصلاح ١.٥ فدان، والعاصمة الإدارية الجديدة ، وهي المشروعات التي عولت عليها الدولة في تقليص البطالة وخفض الأسعار وتحسين مستوى المعيشة، إلا أن الأداء العام لم يسر في الاتجاه المتوقع له، وما تحقق على أرض الواقع كان أقل كثيرًا من الطموحات في رأي العامة من الناس (الشعب) لا الخاصة التى تعي أهمية هذا الأداء من الإصلاحات والبناء وقيمته.

١- توسعة قناة السويس :

كانت أبرز هذه المشروعات، التي أطلقها الرئيس السيسي، في أغسطس/ ٢٠١٤م، وأكد حينها أنها ستؤدي إلى ارتفاع إيرادات القناة سنويًا، من ٥ مليار دولار ٢٠١٤م إلى ١٣.٥ مليار دولار بحلول ٢٠٢٣م. وفي أغسطس/آب ٢٠١٥، افتتحت، إلا أن الإيرادات لم تكن بالمستوى المطلوب كما تم الحديث عنها. فوفقًا لبيان رسمي للهيئة العامة للقناة، تراجعت الإيرادات في ٢٠١٦م بنسبة ٣.٣%، مقارنة بالإيرادات في ٢٠١٥م ، وقد أرجعت الكثير من التحليلات سبب هذا التراجع إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية، مشيرةً إلى أن طلب السفن والناقلات للمرور من القناة خاضع لمعدلات نمو الاقتصاد والتجارة الدولية، ومن ثم فإن أي تراجع فيهما يتتبعه تراجع في إيرادات

القناة [٣٣]، وبصرف النظر عن هذا، فمن الواضح أن النفقات على هذه التفريعة تسببت بأزمة كبيرة في السوق، لا تزال ارتداداتها على المصريين مستمرة حتى اليوم ، إذ إن حفر المشروع والإصرار على تنفيذه في عام واحد بدلاً من ٣ أعوام كلّف الدولة أكثر من ٦٤ مليار جنيه مصري، كما كلف الموازنة العامة للدولة نحو ١١٥ مليار جنيه ، وتبع إطلاقَ المشروع نقصٌ كبيرٌ في العملات الأجنبية ولا تزال التجربة محل تقييم؟.

٢- مشروع العاصمة الإدارية الجديدة :

طبقًا لدراسة الجدوى المختصة بالمشروع، فمن المقرر الانتهاء من المرحلة الأولى منه في عام ٢٠١٩م، بحيث ينقل عدد كبير من الوزارات والمصالح الحكومية، إلا أنه بدوره غارق في التأخيرات بعد انسحاب الشركة الصينية التي كانت قد وقعّت مع الحكومة صفقة بناء وتشييد بتكلفة ٣ مليارات دولار؛ بسبب خلاف على الأسعار ، وبالرغم من تأكيد الحكومة دوره في تخفيف العبء عن العاصمة، فإن هناك شبه إجماع من خبراء الاقتصاد على أن تنفيذه في هذا التوقيت بمنزلة انتحار اقتصادي ، فقد تغيرت المعطيات الآن بعد انسحاب الشركة الصينية وتراجع الجانب الإماراتي عن الإسهام به ؛ ومن ثم فتنفيذه حاليًا سيلتهم مبالغ مالية ضخمة تفاقم الديون والأعباء المعيشية للمواطنين ، وطبقًا لما يؤكده الخبراء، فالاقتصاد ليس بحاجة إلى عاصمة إدارية جديدة بقدر ما يحتاج إلى ضخ استثمارات إنتاجية لا تقل عن ١٠٠ مليار دولار سنويًا.

٣- استصلاح مليون ونصف المليون فدان:

وعد الرئيس السيسي باستصلاح أربعة ملايين فدان ، منها نحو ١.٥ مليون فدان في أثناء عامين، لكن هذا المشروع هو الآخر تعرض لمشاكل متعلقة بتوفير المياه والتمويل، مما حال دون تنفيذه كاملاً. فطبقًا لما إعلان عنه رسميًا، فقد استصلاح ١٠ آلاف فدان فقط في الفرافرة (غرب مصر) في ديسمبر/الأول ٢٠١٥م ، وطبقًا لما أشارت إليه عدد من الدراسات، فإن قدرة مصر على استصلاح المليون ونص فدان في الوقت الحالي غير واقعية بالمرة، في ظل الندرة المائية التي تعاني منها، وانحسار حصتها من مياه النيل وقلة المياه الجوفية، ومازال المشروع أيضاً محل تنفيذ وتقييم؟

رابعاً- المواطنة وقيم المشاركة السياسية في ظل الإصلاح الاقتصادي المصري:

كما ذكرنا أن المواطنة حالة مجتمعية محورية تقوم بدور فاعل في بناء المواطن الصالح وإعداده للتفاعل بإيجابية مع مجتمعه ، فالشخص لابد من أن يكون لديه الإحساس بالانتماء **Belonging** للمجتمع ؛ مما يدفعه ذلك لمعرفة حقوقه وواجباته ، كما يدفعه أيضاً للمشاركة الفاعلة والعمل داخل مجتمعه ، وتعمل المواطنة على دفع الفرد لتقبل الآخر بآرائه واتجاهاته ؛ وذلك من أجل المحافظة على الآخرين الموجودين في المجتمع ، بما يضمن ذلك للجميع العيش في سلام وأمان للحفاظ على الكرامة الإنسانية والحرية، فالمواطنة لا تعني – فقط – معرفة الحقوق والواجبات ، وإنما تشمل جوانب وجدانية أسمى تجعل الفرد يشعر بالالتزام تجاه مجتمعه بما يترتب على ذلك كما ذكرنا معرفة الحقوق والواجبات والمسؤوليات التي فرضت عليه.

والمواطنة بشكل بسيط ومن دون تعقيد هي انتماء الإنسان إلى مجتمعه وخضوعه للقوانين الصادرة عنه وتمتعه بشكل متساو مع بقية المواطنين بمجموعة من الواجبات تجاه وطنه فالمواطنة هي علاقة فرد ودولة كما يحددها القانون الخاضعة له تلك الدولة [٣٤]، وبما تتضمنه تلك العلاقة بين الطرفين من واجبات ومسؤوليات – إذن يمكن تلخيص المواطنة في صور أساسية وبسيطة، وهي على النحو الآتي:

– الانتماء **Belonging** : وشعور الإنسان بالانتماء إلى مجموعة بشرية ما ، وفي مكان ما (الوطن) على اختلاف تنوعه العرقي والديني والمذهبي ؛ مما يجعل الإنسان يندمج مع المجتمع وينخرط داخله .

– الحقوق **Rights** : وتعني التمتع بحقوق المواطنة الخاصة والعامة كالحق في الأمن والسلامة والصحة والتعليم والعمل والخدمات الأساسية العمومية وحرية التعبير والتنقل والمشاركة السياسية والمجتمعية(كالمشاركة في الانتخابات سواءً بالترشح أم التصويت) – وأيضاً – المشاركة المجتمعية والتطوعية في المؤسسات داخل المجتمع.

– الواجبات **Duties** : وهي احترام النظام العام والحفاظ على الممتلكات العامة والدفاع عن الوطن والتكافل والوحدة الوطنية والإسهام في بناء الوطن وازدهاره. وأي تقصير من أي مواطن في أداء واجباته يعد تأثيراً في حقوق مواطنين آخرين وذلك لارتباط حقوق المواطن وواجباته بحقوق الآخرين وواجباتهم [٣٥].

ولمفهوم المواطنة أبعاد تتعدد وتترابط وتتكامل في تناسق تام تتمثل فيما يأتي :

- بعد ثقافي حضاري: يهتم بالجوانب الروحية والنفسية والمعنوية للأفراد والجماعات على أساس احترام خصوصية الهوية الثقافية والحضارية ويرفض محاولات الاستيعاب والتهميش والتنميط .
- بعد اقتصادي اجتماعي : يستهدف إشباع الحاجيات المادية الأساسية للبشر ، ويحرص على توفير الحد الأدنى اللازم فيها ؛ ليحفظ كرامتهم وإنسانيتهم.
- بعد قانوني : يتطلب تنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين استناداً إلى عقد اجتماعي يوازن بين مصالح الفرد والمجتمع ، وتعرف المواطنة على أنها الهوية الوطنية التي تحدد وضع الأفراد ومكانتهم داخل المجتمع والجماعة السياسية وهي هوية يكتسبونها بوصفهم أعضاء في المجتمع بحيث يكون للفرد شخصية قانونية، تمنحه حقوقاً وتفرض عليه واجبات معينة في إطار ثقافة مدنية ، أي في إطار منظومة من القيم يقرها الأفراد بوصفها فضائل مدنية.

المواطنة ليست حقاً يمنح ، وإنما هي استحقاق يكتسبه الأفراد بمشاركتهم في بناء المجتمع واستمراره أي مشاركتهم في إعادة إنتاج الحياة الاجتماعية عبر تكوين الأسر وإنتاج النسل الذي يؤمن لاستمرار الحياة ، ومشاركتهم في الدفاع عن الوطن عن طريق الانخراط في صفوف الجيش[٣٦].

خامساً– المواطنة والمسئولية الاجتماعية:

يعد شعور الفرد بالمسؤولية **Responsibility** من الصفات المهمة للشخصية السوية سواءاً كانت مسؤولية نحو الأسرة أو المؤسسة التي يعمل بها أو كانت نحو المجتمع عامة، ولو شعر كل فرد منا في المجتمع بمسؤولية نحو غيره من الناس المكلف برعايتهم والعناية بهم نحو عمله، فإن ذلك سوف ينعكس على طبيعة المجتمع ودرجة استقراره ، أما إذا ساد العكس فإن هذا المجتمع سوف يعاني من تدهور وانقسامات حادة في بنيته المجتمعية، وقد يعود هذا الأمر

أو ينتج عن ظروف وأزمات يمر بها المجتمع سواءاً كانت على الصعيد السياسي أم الاقتصادي مما يؤثر في الجانب الاجتماعي، وقد عانى أو لازال المجتمع المصري يعاني من مثل تلك الأزمات ، وقد ينتج ذلك عن التقلبات السياسية والتغيرات التي مر بها المجتمع المصري منذ أن قام الشعب المصري بثورتين متتاليتين على فترات قريبة منذ ٢٥ يناير ٢٠١١م وحتى ٣٠ يونيه ٢٠١٣م [٣٧].

ويعد الأساس في المسؤولية الأخلاقية أو الواجب الأخلاقي هو الحفاظ على توازن حقيقي بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع أي أنها ترتبط بإدراك ما هو عام وما هو جمعي، وتلتحم بالضمير العام والروح الجمعية ، وتبتعد عن المصالح الفردية ، وترتكز المسؤولية الاجتماعية على مبادئ أخلاقية عامة كالالتزام بالقانون والشرعية والنزاهة والشفافية والمبادأة والابتعاد عن الفساد والانحراف بكل صورة ، ويعود مفهوم المسؤولية الاجتماعية إلى ١٩٥٣م تزامناً مع صدور كتاب باولو كارووللA.Bowel Carroll [٣٨] بعنوان المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال ؛ إذ لقي رواجا كبيراً واهتماماً من قبل الباحثين الاكاديمين والمنظمات الدولية ؛ بسبب التأثير الذي يمكن أن تحدثه المؤسسة في محيطها الداخلي والخارجي عن طريق التأثير في سلوك مختلف المتعاملين معها ، كما أصبح للمسؤولية الاجتماعية مبادئ خاصة متعارف إليها على المستوى الدولي لكن درجة تبنيها هو ما جعل الاهتمام بها متبايناً. فالمسؤولية الاجتماعية هي إحدى القنوات التي تدعم المصلحة العامة للمجتمع والوطن، وتعد المسؤولية الاجتماعية التي تفرض على أفراد المجتمع هي العنصر الأساسي والفاعل في تقوية روابط العلاقات الإنسانية وتثمينها . فالترابط والتوحد داخل المجتمع يدفع الأفراد إلى بذل جهد ؛ من أجل إعلاء مكانه المجتمع ، وتعد المواطنة من أوضح نماذج هذا الترابط والتماسك. فالمسؤولية تفرض التعاون والالتزام والتضامن والاحترام والديمقراطية في التعامل مع الأفراد ببعضهم والمشاركة الجادة التي هي صلة الرحم بين الأفراد في المجتمع الواحد ، ثم إن الشعور بالمسؤولية الاجتماعية شعور نبيل معه تتجاوز الأزمات والمشكلات ،؛لنصل بها إلى قدسية الواقع[٣٩]، وتتكون المسؤولية الاجتماعية من عناصر مترابطة ينمي كل منها الآخر ويرتبط به ويدعمه ويقويه ويتكامل معه وتتمثل هذه العناصر في الاهتمام– والفهم – والمشاركة في التغلب على السلبيات والأزمات المجتمعية . فالمشاركة مسؤولية وهي الأرضية الأساسية لحياة اجتماعية مشرقة ومستقرة ؛ إذ تظهر المشاركة الأفراد

وقدراتهم على القيام بواجباتهم وتحمل مسؤولياتهم . ولعل المقصود هنا هو مشاركة الأفراد في أعمال تساعد على تحقيق الأهداف الاجتماعية ؛ إذ يكون الفرد فيها مؤهلاً لتحقيق ثلاثة تتمثل فيما يأتي : (التقبل وهو تقبل الفرد الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها والملائمة له في إطار ممارسة سليمة – والتنفيذ حيث ينفذ الفرد العمل وينجزه باهتمام وحرص ليحصل على النتيجة التي ترضيه وترضي الآخرين– والتقييم وفيه يقيم كل فرد عمله وفق معايير المصلحة العامة والأخلاق)[٤٠].

سادساً – الفعل الانتخابي وتنمية قيم المواطنة للشخصية القومية:

يعرف الانتخاب **Election** بأنه دعامة أساسية لنظام الحكم الديمقراطي بعده وسيلة للمشاركة في تكوين المجالس النيابية التي تستمد وجودها واستمراريتها من الإرادة الشعبية ، ومن هنا يظهر الانتخاب بوصفه وسيلة للاتصال بين الحكام والمحكومين تعبيراً عن قيم المواطنة الايجابية لدى الشخصية القومية .

وتعد كلمة انتخاب **Election** مرادفة لحرية الاختيار فكلمة **Elect** تعني يختار ، فالنظم الانتخابية هي بمنزلة أدوات لاختيار الحاكمين ، ويعرف باول **Jean Paul Gharny** الانتخاب بأنه ممارسة حق الاختيار على نحو تتسابق فيه الإرادات المؤهلة لتلك الممارسة[٤١] ، ويتضح من هذا التعريف أن الانتخاب عمل جماعي ومشروط يحق لمن يستوفي شروطه الحق في الاختيار ، وتعرف الانتخابات[٤٢] بأنها مجموعة من الإجراءات والأعمال القانونية والمادية التي تؤدي بصورة رئيسة إلى تعيين الحكام من قبل أفراد الشعب ، وبهذه الصفة تعد الانتخابات حقاً من حقوق المواطن والمواطنة السياسية ، في حين أن ريتشارد روز **R. Rose** يعد الانتخاب ظاهرة معقدة فهي أكثر من أن تكون مجرد تجميع بسيط للتفضيلات الفردية لأحزاب معينة دون أخرى ، وتعكس مدى واسعاً من المتغيرات المؤثرة، وعلى هذا يجب الأخذ في الاعتبار أثير الخصائص الاجتماعية في القائم بالتصويت وفي الدور الذي تؤديه الترتيبات المؤسسية مثل قوانين الانتخاب [٤٣].

ومن هنا يتضح لنا أن عملية التصويت والمشاركة في الانتخابات تعد فعلاً اجتماعياً وعقلانياً ؛ كما فسره ماكس فيبر **M. Weber** بأنه صورة للسلوك الإنساني وتفسير لقصد معين.

وما نود أن نقوله هنا إن الشخصية المصرية القومية اتخذت المشاركة في الانتخابات المصرية بوصفها دليلاً على تفسير قيم المواطنة والانتماء للمجتمع المصري ، وأن المشاركة في الانتخابات تعد فعلا عقلانياً يكون الهدف منه المحافظة على نسق المجتمع وكيانه. من دون التطلع لمصالح شخصية خاصة ،وذلك إيمانا بقيمة الانتماء للمجتمع المصري ، وهو أيضا ما أكده تالكوت بارسونز.**ParsonsT** بأن الفعل الاجتماعي **Social Action** أو السلوك الانتخابي ما هو إلا فعل إرادي لدى الإنسان ، لتحقيق أهداف وغايات بعينها ؛ نتيجة موجهات قيمية وأخلاقية تجعل الفاعل – الشخصية القومية – تميل لممارسة الفعل بصورة عقلانية بهدف الحفاظ على قيم التفاعل والتواصل وقيم الترابط بين أعضاء المجتمع كله ؛ وذلك بهدف الحفاظ على المنظومة الاجتماعية والحضارية والثقافية للمجتمع.

فالسلوك الانتخابي هو جملة العمليات المادية والرمزية التي يحاول بها الفرد في موقف ما تحقيق إمكاناته وحفظ توتراته التي تدفعه إلى الحركة للسلوك البشري والتفكير الذي هو سلوك رمزي يحل محل السلوك المادي أو يمهد له فهو تجريب عقلي يؤدي فيه تأجيل الاستجابة وتوقع السلوك المادي دوراً مهما من ناحية، كما يتضمن السلوك الاتصالي من حيث هو مظهر أساسي لتفهم الكائن الحي مع بيئته من ناحية أخرى، وبناء على هذا التعريف نجد أن السلوك الانتخابي يركز على الفعل الاتصالي من حيث أن هذا السلوك هو نتيجة تفاعل الإنسان مع بيئته وهو ما أكده أيضاً يورجين هابرماس[٤٤] **Y.Habarmas** في نظريته الفعل التواصلي ؛ إذ أوضح هابرماس أن للفعل التواصلي بعداً سياسياً والهدف منه تجاوز أزمات العالم المعاصر ونواقص الديمقراطية التمثيلية إذ سعى هابرماس إلى تأسيس ديمقراطية على أسس جماعية مثالية للتواصل ، وأن تكون خالية من أية هيمنه او سيطرة ، كما أنه طرح مفهوم التشاور والذي عده هابرماس جوهرياً في ديمقراطيته التشاورية ؛ لأنه في التشاور يعطي للآخرين الحق في الاختيار والكلام والنقد وتقديم اقتراحات جديدة فيما يختص بالقضايا المطروحة للنقاش وفي ظل هذا النقاش يتشكل الرأي العام والإرادة السياسية للمواطنين في المجتمع الديمقراطي لأن الهدف الأسمى للديمقراطية التشاورية ليس الدفاع عن المصالح الشخصية بل الدفاع عن المصالح العامة للمجتمع كله.

سابعاً: تحليل بيانات الدراسة الميدانية :

- **الخصائص الديموجرافية لمجتمع البحث :**

١- النوع

اهتمت الدراسة ببيان عينة البحث من الذكور والإناث ؛ حتى يتمثل التنوع والتجانس ، وقد بلغت نسبة الذكور (٦٥.٦%) في مقابل (٤٣.٣%) من إجمالي عينة الدراسة.

(انظر جدول رقم١) .

٢- الفئة العمرية :

تشير بيانات الدراسة إلى أن الفئة العمرية من (٤٠-٥٠) بلغت نسبتها (٢٦.٦%) من إجمالي عينة الدراسة ، يليها الفئة العمرية من (٥٠-٦٠) وبلغت نسبتها (٢٥%) ويأتي في المرتبة الثالثة الفئة العمرية من (٣٠-٤٠) وكانت نسبتها (٢٠%) من إجمالي عينة الدراسة ، وهناك (١٨.٣%) في الفئة العمرية من (٦٠ فأكثر) . وأخيراً جاء المبحوثون في الفئة العمرية من (٢٠-٣٠) سنة بنسبة (١٠%) من إجمالي عينة الدراسة.

(انظر جدول رقم ٢).

٣- المستوي التعليمي

تشير بيانات الدراسة إلى أن (٢٤.٣%) من إجمالي عينة الدراسة حاصلون على مؤهل فوق المتوسط ، يليها (٢٠%) حاصلون علي مؤهل جامعي ، ويأتي في المرتبة

الثالثة بنسبة (١٤.٦%) مبحوثون حاصلون علي مؤهل ثانوي فني. وجاء أيضاً (١١%) من إجمالي عينة الدراسة حاصلين علي مؤهل ثانوي عام ، يليهم (١٠%) حاصلين علي الشهادة الابتدائية ، في مقابل (٦%) حاصلين على الشهادة الإعدادية يتساوي عليهم بنسبة (٦%) من يقرأ ويكتب وجاءت نسبة صعبة لتمثل (١٥%) الحاصلين على الشهادة الابتدائية ، وفي المرتبة الأخيرة بنسبة ٤% من الأميين.

(انظر جدول رقم ٣) .

٤- مهنة المبحوثين

أشارت بيانات الدراسة إلى أن أعلى مهنة للمبحوثين كانت تتمثل في العمل بالقطاع الحكومي وبلغت نسبتهم (٢٤.٣%) من إجمالي عينة الدراسة ، يليهم من العمل بقطاع الأعمال العام وكانت نسبتهم (٢٢.٣%) وجاء في المرتبة الثالثة من يعمل بالقطاع الخاص ، وكانت نسبتهم (١٨.٣%) من إجمالي عينة الدراسة في مقابل (١٥%) من إجمالي عينة المبحوثين الذين يعملون بالأعمال الحرفية ، والتي تتمثل في (النجارة – أصحاب الورش – المزارعين) ، كما جاء أيضاً بنسبة (١١%) من إجمالي عينة الدراسة تتمثل في ربات المنزل، يليهم بنسب ضئيلة تتمثل في من لا يعمل ، وكانت نسبتهم (٣.٣%) من إجمالي عينة المبحوثين يليهم من لا يستطيعون العمل نسبتهم (٢.٣%) ، يليهم من يعملون بمهن (كسائقي الأجرة – عمال المقاهي – البائعين) وكانت نسبتهم(٢.٣%) من إجمالي عينة الدراسة ، وجاءت المرتبة الأخيرة ؛ الطلاب وكانت نسبتهم (١.٣%) من إجمالي عينة الدراسة . (انظر جدول رقم ٤)

٥- الحالة الاجتماعية

جاءت أعلى نسبة في متغيرات الدراسة لتوضح أن (٥٣%) من إجمالي عينة المبحوثين من المتزوجين ، في مقابل (٤٧%) من إجمالي العينة غير متزوجين . (انظر جدول ٥)

٦- عدد الأبناء

يتضح من بيانات الدراسة أن إجمالي عدد الأسر الذين يتراوح عدد أبنائهم من (٣-٤) أطفال هم أعلى نسبة في المبحوثين ، وكانت نسبتهم (٤١.٦%) يليهم من كان ليس لديهم أبناء ، وكانت نسبتهم (٣٧.٣%) من إجمالي عينة الدراسة ، وجاء في المرتبة الثالثة من كان يتراوح أبناؤهم من (٤ أبناء فأكثر) ، وكانت نسبتهم (١٣.٦%) وأخيراً جاء من كان تراوح أبناؤهم بين (١-٢) طفل وكانت نسبتهم (٧.٣%) من إجمالي عينة الدراسة . (انظر جدول ٦)

٧- مستوى الدخل الشهري

أشارت بيانات الدراسة إلى أن أغلب عينة الدراسة يتراوح دخلها الشهري من (٢٠٠٠-٣٠٠٠) جنيه مصري ؛ وهؤلاء كانت نسبتهم (٤٢.٦%) يليهم من كان يتراوح دخلهم الشهري من (٥٠٠٠ فأكثر) ، وكانت نسبتهم (٢٤.٣%) من إجمالي المبحوثين ، وجاء في المرتبة الثالثة من تتراوح دخولهم الشهرية أقل من (١٠٠٠ جنية) وكانت نسبتهم (١٤.٦%) من إجمالي المبحوثين في مقابل (٩%) يتراوح دخلهم الشهري من (١٠٠٠-٢٠٠٠) ،

يليهم من يحصلون على (٤٠٠٠-٥٠٠٠) شهرياً ، وكانت نسبتهم (٦%) . وأخيراً من تراوح دخلهم الشهري ما بين (٣٠٠٠-٤٠٠٠).وإذا قمنا بتحليل تلك المؤشرات قد نجد أن هناك عدم توزيع متساو ، وأن هناك تفاوتاً بين الدخل الشهري بين الفئات ، وأن هناك اختلافاً نسبياً بين أعلى فئة في الدخل وأقل فئة في الدخل (انظر جدول ٧) .

٨- نوع السكن

تشير بيانات الدراسة إلى أن أعلى فئة في المبحوثين من لديهم سكن إيجار قانون جديد وكانت نسبتهم (٣٩.٣%) من إجمالي عينة الدراسة ، يليهم من يمتلكون شققاً سكنية ونسبتهم (٣٥.٦%) وأخيراً من يسكن في إيجار قانون قديم وكانت نسبتهم (٢٥%) من إجمالي عينة الدراسة. (انظر جدول رقم ٨) .

- الحقوق السياسية وقيم المواطنة

نصت المادة الأولى في الفقرة الأولى من الدستور المصري – دستور ٢٠١٤- على أن "جمهورية مصر العربية ذات سيادة موحدة لا تقبل التجزئة، ولا يتنازل عن أي شيء منها . ونظامها جمهوري ديمقراطي يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون"؛ وقد ورد هذا النص ضمن مواد الباب الأول لدستور ٢٠١٤، في حين أن دستور ٢٠١٢م الذي وضع عقب أحداث ثورة ٢٥يناير/٢٠١١م تجاهل النص عن المواطنة، وفي الباب المختص بمقومات الدولة بوصفها مقوماً رئيساً لنظام البلاد ، وبذلك نجد أن دستور ٢٠١٤م أعاد المشروع الدستوري المصري النص . وأكد المواطنة ضمن مقومات الدولة ، ومن هذا المنطلق تحاول الباحثة في دراستها إلقاء الضوء عن طريق تحليل الدراسة الميدانية وإلقاء الضوء على أهم الحقوق السياسية وتأثيراتها في قيم المواطنة لدى المصريين ، وذلك عن طريق التركيز على عده

من محاور أهمها : التعريف بمفهوم المواطنة وأهمية المشاركة السياسية، وكيفية التعبير عن الرأي وحريته في مصر . وتوضيح مظاهر الانتماء وأهم الحقوق والواجبات لدى الشخصية المصرية ومالها وما عليها وذلك على النحو الآتي :

١- الوعي بمفهوم المواطنة :

تشير بيانات الدراسة إلى أن ٦٤% من إجمالي عينة المبحوثين لديهم وعي بمفهوم المواطنة في مقابل ٢٠% ليس لديهم ذلك الوعي ، في حين أن ١٦% من عينة المبحوثين لديهم لبس وبعض التخبط بذلك المفهوم والمفاهيم الأخرى المرتبطة به كالانتماء والولاء والوطنية . (انظر جدول ٩)

٢- مفهوم المواطنة لدى المبحوثين:

أشار ٢٠% من مبحوثي الدراسة إلى أن مفهوم المواطنة لديهم يعني الدفاع دائماً عن الوطن في أوقات السلم والحرب، يليهم ١٧.٩% من المبحوثين يشيرون إلى مفهوم المواطنة بأنه قيام المواطنين داخل المجتمع بالواجبات والمسؤوليات كافة المنوط بها تجاه الدولة، ويأتي في المرتبة الثالثة نسبة ١٧.٦% من إجمالي المبحوثين ليتضح لهم مفهوم المواطنة بأنه تحمل الأفراد داخل المجتمع للمسؤولية والصبر وقت الأزمات داخل الدولة. في مقابل ١٣٧% من المبحوثين يجدون أن مفهوم المواطنة يمثل الشعور الدائم بالأمن والاستقرار داخل البلاد ، يليهم ١١.٥% يحددون مفهوم المواطنة على أنه تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع كافة . وأخيراً جاء ٥.٦% من إجمالي المبحوثين يحددون مفهوم المواطنة بأنه الارتباط بالجذور الأسرية والحفاظ على الكيان والانتماء داخل الأسرة والإسهام في حل المشكلات والأزمات داخل المجتمع . (انظر جدول ١٠)

٣- الشعور بالفخر والاعتزاز:

تشير بيانات الدراسة إلى أن ٧٥% من إجمالي مبحوثي الدراسة في مقابل ٢٥% منهم لديهم شعور عال جداً بالفخر والاعتزاز بالهوية المصرية ، وبتحليل البيانات السابقة نجد أن الهوية المصرية صمدت وتظل تصمد وتحتفظ بسماتها على الرغم من بعض التغيرات التي تطرأ على المجتمع ، وذلك لما يتضح لنا من تعاقب الغزاة على مصر حتى وصلنا إلى محاولات تيارات الإسلام السياسي المتمثل في (الإخوان المسلمين والتيارات السلفية) الذين أرادوا تغير تلك الهوية وقد باءت كل محاولاتهم بالفشل في تغير المجتمع وهوية المصريين والتي ردت برفض التغير في سمات الشخصية المصرية عبر الثورتين الشعبيتين. (انظر جدول ١١) .

٤- تقييم الشخصية المصرية المشاركة السياسية

تعد المشاركة السياسية أحد أهم السمات الرئيسة في الأعمدة المهمة في القيمة السياسية ، وهي تكاد تكون المكون الرئيس والأساسي للديمقراطية في البلاد النامية والمتقدمة ، ولكن نجد أن مصر كانت المشاركة السياسية الحقيقية لها طيلة عقود طوال ضعيفة . إلا أن تلك المشاركة بدأت تزداد وتعود لحالتها الطبيعية عقب أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م وثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م. وذلك منذ الاستفتاء الذي أطلقه المجلس العسكري عقب ثورة ٢٠١١ الاستفتاء على التعديلات الدستورية والذي مثل أول مشاركة سياسية عالية للشعب المصري منذ الاستفتاء على اختيار الرئيس الأسبق أنور السادات . إلا أن نتائج الدراسة جاءت ؛ لتوضح أن ٤٠.٣% من إجمالي مبحوثي الدراسة لا يقدرون قيمة المشاركة السياسية في مصر ، في مقابل ٣١% من المبحوثين يجدون أهمية وتقديراً لقيمة المشاركة السياسية في المجتمع المصري . إذ إن المشاركة السياسية لا تعد دليلاً علي تنمية قيم المواطنة . (انظر جدول رقم ١٢)

كما جاءت الدراسة ؛ لتشير إلى مدي فهم المبحوثين مفهوم المشاركة السياسية ، فجاءت أعلى نسبة لتمثل ٢٧.٥% من إجمالي عينة المبحوثين ؛ لتشير إلى أن مفهوم المشاركة السياسية لديها يعني المشاركة في التصويت للانتخابات ؛ وذلك بهدف ضمان التحول الديمقراطي ، يليهم (١٩.٦%) من إجمالي المبحوثين يجدون أن المشاركة السياسية هي الانضمام في عضوية الأحزاب السياسية ، ويأتي في المرتبة الثالثة (١٨.٣%) من إجمالي المبحوثين ؛ ليؤكدوا أن المشاركة السياسية هي الوعي بالمشكلات السياسية ، وكيفية وضع حلول لها ، والمشاركة في صنع القرار داخل المجتمع المصري ، كما جاءت نسبة (٩.٢%) من إجمالي المبحوثين ، ويرون أن مفهوم المشاركة السياسية يتمثل في التواصل مع القيادات السياسية بعضها بعضاً ومع أفراد الشعب حتى تعيش الوقوف على أهم المشكلات داخل المجتمع المصري والإسهام في وضع حلول لها ، وأخيراً جاءت نسبة ٤.١% تجد أن المشاركة السياسية ما هي إلا حضور الندوات واللقاءات السياسية ؛ بهدف مناقشة القضايا السياسية ، وقد يمثل ذلك أقل أشكال المشاركة السياسية الفاعلة. (انظر جدول رقم١٣)

٥- تقييم عملية المشاركة السياسية

أسفرت نتائج الدراسة عن أن ٨٧.٦% من إجمالي المبحوثين شاركوا في التصويت للانتخابات التي مرت بها مصر منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م وحتى ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م. في مقابل ١٢.٣% لم يشاركوا في التصويت لأي انتخابات أو استفتاءات.(انظر جدول رقم ١٤)

في حين أن نسبة ٦٢% من إجمالي عينة المبحوثين لم يشاركوا في التصويت للانتخابات الرئاسية للفترة الثانية ٢٠١٨م. في مقابل ٣٨% هم من شاركوا في التصويت للانتخابات. (جدول رقم ١٥)

وبالسؤال عن أسباب مشاركة المبحوثين في الانتخابات الرئاسية تبين أن ١٨.٨% من إجمالي المبحوثين أكدوا مشاركتهم في التصويت ؛وذلك من أجل ممارسة الحقوق السياسية ، بأن التصويت حق لابد من الإدلاء به ، يليهم ١٦.١% من إجمالي المبحوثين شاركوا في التصويت للانتخابات ؛ وذلك بهدف الحفاظ على الاستقرار السياسي لمصر ، وجاء في المرتبة الثالثة بنسبة ١٣.١% من إجمالي المبحوثين شاركوا من أجل القضاء على سيطرة الجماعات الإرهابية وإنهاء حكم الإسلام السياسي الذي عاني منه المجتمع المصري عقب تولي الإخوان المسلمين السلطة في ٢٠١٢م.يليهم ١٢.٩% من إجمالي المبحوثين شاركوا في التصويت للانتخابات ، من أجل الحفاظ علي الأمن الاجتماعي والاستقرار ، خوفاً من انهيار القيم الأخلاقية والاجتماعية والحفاظ على تماسك القيم داخل المجتمع المصري والشعور التام بالانتماء لمصر ، ويأتي في المرتبة الخامسة بنسبة ٧.٤% من إجمالي عينة الدراسة شاركوا في التصويت للانتخابات ؛ خوفاً من الغرامة المالية التي أقرتها الحكومة المصرية والتي قدرها (٥٠٠جنية) على كل من قام بعدم الإدلاء بصوته في الانتخابات الرئاسية، يليهم نسبة ٦.٢% شاركوا في التصويت ؛ بهدف القضاء على المخططات والمؤامرات الخارجية ، يليهم من شعر بالتغيرات الايجابية في البنية التحتية لمصر ، وكانت نسبتهم ٤.٩% كما جاء بنسبة ٣.٩% من لديهم اقتناع بشخص الرئيس وفكره في التنمية داخل المجتمع ، وأخيراً جاءت نسبة ٠.٦% من إجمالي عينة المبحوثين وهي نسبة ضئيلة جداً لمجتمع البحث والتي تمثلت في المشاركة للتصويت ؛ استجابة لرغبة الأسرة وضغط الوالدين علي الأبناء. (انظر جدول رقم (١٦

وفي المقابل أشارت بيانات الدراسة عن أسباب عزوف المبحوثين عن المشاركة في التصويت للانتخابات فجاءت أعلى نسبة ومثلت ٣٤.٥% من إجمالي عينة المبحوثين

بسبب الغلاء وعدم وجود أي تحسن في أحوال المعيشة وعدم وجود أي تحسن اقتصادي، يليهم نسبة ٣١.٦% الذين أكدوا علي سوء الأحوال المعيشية وانهيار قيمة الجنية المصري مقابل الدولار والعملات الأجنبية ؛ مما أثر ذلك سلبياً في أعمالهم ؛ ويأتي في المرتبة الثالثة في أسباب عدم المشاركة في التصويت للانتخابات الرئاسية الثانية ٢٠١٨م هو ضعف تمثيل القوي السياسية وهشاشته وكانت نسبتهم ١٢.٢% من إجمالي عينة الدراسة ، يليهم بنسبة ٩.٧% عزفوا عن المشاركة في التصويت ؛ بسبب عدم وجود برامج انتخابية واضحة للمرشحين ، يليهم بنسبة ٥.٢% لا يجدون فائدة ولا جدوى من المشاركة في التصويت للانتخابات ، يليهم بنسبة ٣.١% غير مقتنعين بالديمقراطية في المجتمع المصري واخيراً بنسبة ١.٥% غير مثقفين مع فكر المرشحين. (انظر جدول رقم ١٧) وقد تظهر قوة المشاركة السياسية للشخصية المصرية في انتخابات الرئاسية من عدمها حين تحليل المؤشرات الأولية لفرز لجان محافظة الإسكندرية بحي شرق بالإسكندرية ٩٨١.٥١٧ بينهم ٨٨٩.١٠٩ من الأصوات الصحيحة و١٩٢.٢٠٨ من الأصوات الباطلة إجمالي ٢.٥٨٢.٣٤٥ ناخباً لهم حق التصويت في عشر لجان(*).

٦- حرية التعبير عن الرأي

تشير بيانات الدراسة إلى أن ٦٠% من إجمالي مبحوثي الدراسة لا يستطيعون التعبير عن رأيهم بحرية في مصر في مقابل ٣٣% فقط من يشعر أن حرية الرأي في مصر مكفولة ، ويمكن أن تحدث دائماً. (انظر جدول رقم ١٨) ؛ في حين أن الدستور المصري الأخير دستور ٢٠١٤م. أكد في المادة ٦٥ أن حرية الفكر والرأي مكفولة وأن لكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول أو الكتابة أو بالتصوير أو غير ذلك من وسائل النشر والتعبير.

وفي ظل تأكيد قياس مدى توافر حرية الرأي والتعبير فقد جاءت بيانات الدراسة ؛ لتوضح الوسائل التي يمكن أن يستخدمها المبحوث في التعبير عن رأيه ، فجاءت نسبة ٤٣.٢% من إجمالي عينة المبحوثين وجدوا أن التعبير عن الرأي كان بكامل طاقته عن طريق

المشاركة في مظاهرات ٢٥ يناير ٢٠١١م و٣٠ يونيو ٢٠١٣م. يليهم من يعتقد بعدم وجود وسائل محددة يمكن بها للمبحوث أن يعبر عن رأيه ، وكانت نسبة من لا يجد وسيلة للتعبير عن رأيه ٢٨.٨% من إجمالي عينة المبحوثين ، وجاء في المرتبة الثالثة أن الأشخاص الذين يستخدمون صفحتهم الشخصية علي مواقع التواصل الاجتماعي نسبتهم ٢٢.٦% وأنهم يجدون أنها تمثل لهم حرية تامة في التعبير عن آرائهم الشخصية، وجاء في المرتبة الأخيرة ونسبتهم ٠.٦% من إجمالي عينة المبحوثين من يستطيع التعبير عن آرائه عن طريق ممارسته هواية التمثيل سواء عن طريق المسرح أم السينما. (انظر جدول رقم ١٩)

٧- الشعور بالانتماء والمواطنة على الرغم من الأزمات :

أكدت بيانات لدراسة أن ٨٥% من إجمالي عينة الدراسة لديها شعور قوي وعال جداً بالانتماء لوطنهم مصر في مقابل ٤.٦% فقط لا يشعرون بهذا الانتماء. (انظرجدول رقم ٢٠) كما أشارت بيانات الدراسة إلى أن ٢٨.٩% من إجمالي عينة المبحوثين أكدوا أن أهم مظاهر الانتماء والمواطنة تتمثل في حب مصر بأنها عقيدة راسخة منذ الصغر ولا أحد يستطيع أن يشوش على أحد في الانتماء لها.

يليهم من أشاروا إلى مظاهر الانتماء أنها تتمثل في المشاركة في مظاهرات ٢٥ يناير ٢٠١١م

(*) وفق الهيئة الوطنية لانتخابات الرئاسة www.Election.gov.com

و٣٠ يونيو ٢٠١٣م وذلك بهدف الحفاظ على مصر من أي محاولات السيطرة عليها من الغرب ، وكانت نسبتهم ٢٦% من إجمالي عينة الدراسة ، ويأتي في المرتبة الثالثة وبنسبة ١٨.٩% من إجمالي عينة المبحوثين يرون أن مظاهر الانتماء تتمثل في التنشئة الاجتماعية للأسرة ، وأن حب البلد نابع من التنشئة الأسرية السليمة وتربية الأبناء عل قيم الانتماء والمواطنة ، يليها بنسبة ١٥.٤% من إجمالي عينة المبحوثين أكدوا علي رفض فرصة السفر

على الرغم من توافر الفرصة لديهم ويعد ذلك أيضاً مظهراً قوياً من مظاهر الانتماء والتعلق الشديد بالعيش في البلاد ، وأخيراً وبنسبة ١٤.٥% من إجمالي عينة المبحوثين وجدوا أن مظاهر الانتماء والمواطنة تتمثل في الشعور الداخلي النفسي النابع تلقائياً من الأفراد منذ ولادتهم. وأنه شعور فطري مكتسب من الله سبحانه وتعالى. (انظر جدول ٢١)

- الحقوق الاقتصادية وقيم المواطنة

تمثل الحقوق الاقتصادية في الحق في الغذاء والحق في المسكن والضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية ، وعلى ضوء ذلك تحاول الباحثة أن تلقي الضوء على ملامح هذه الحقوق بدءاً من ملكية المبحوثين الوسائل المعيشية والممتلكات التي تساعدهم علي المعيشة ، وقد نص الدستور المصري الصادر في ٢٠١٤م في الباب الثاني منه على مجموعه من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تحت عنوان المقومات الأساسية للمجتمع ، وقد نص الدستور المصري في المواد من المادة (٢٧) وهي نص المادة (٥٠) على خدمة الحقوق الاقتصادية والثقافية وحدد هدف النظام الاقتصادي في تحقيق الرخاء في البلاد عن طريق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والاعتراف بالملكية التعاونية إلي جانب الملكية العامة والملكية الخاصة. كما حدد الدستور المصري الأخير ٢٠١٤م. هدف النظام الضريبي في تنمية موارد الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ،كما نص على الحق في السكن والتمتع بمياه النيل والبيئة الصحية السليمة.

١- الكماليات التي يحرص المبحوثون علي امتلاكها :

تشير بيانات الدراسة إلى أن ٣٩% من إجمالي المبحوثين يحرصون علي اقتناء الأدوات الكهربائية التي تعد في الوقت الحالي هي أساس كل منزل، يليهم ٣٤.٧% يحرصون علي امتلاك سيارة. وفي المرتبة الثالثة بنسبة ١٤.٥% يحرصون على امتلاك الأجهزة الحديثة

والإلكترونيات الذكية. وأخيراً جاءت بنسبة ١١.٣% من إجمالي عينة المبحوثين يحرصون على امتلاك المباني والعقارات ، وإذا قمنا بتحليل تلك البيانات سنجد أن الشخصية المصرية تحرص على امتلاك ما يعد من أساسيات الحياة وليس حياة الرفاهية. (انظر الجدول رقم ٢٢). وتأكيداً لما ورد (بجدول ٢٢) وجه سؤال للمبحوثين بامتلاك المبحوث سيارة أم لا فجاءت نسبة ٧٠.٦% من إجمالي عينة المبحوثين أنهم يمتلكون سيارة. (انظر جدول رقم ٢٣-٢٤).

٢- انعكاس ارتفاع أسعار الوقود علي امتلاك السيارة :

أشارت بيانات الدراسة إلى أن ٤٣.٣% من إجمالي عينة الدراسة لجئوا إلى تغيير وسيلة مواصلاتهم التي كانوا يستخدمونها بوصفها وسيلة للانتقال بين الأماكن، يليهم بنسبة ٣٧.٣% من إجمالي عينة الدراسة وجدوا أن ارتفاع أسعار الوقود أثرت تأثراً سلباً في استخدامهم سيارتهم. فمنهم من لجأ إلى تغيير نوعية الوقود المستخدم للسيارة ، ومنهم من أصبح يستخدم سيارته حين الضرورة. ومنهم من لجأ إلى بيعها أو عرضها للبيع. (أنظر جدول رقم ٢٥)

٣- برامج الحماية الاجتماعية وقيم المواطنة

جاءت بيانات الدراسة ؛ لتشير إلى آراء المبحوثين في برامج الحماية الاجتماعية التي قامت بها وزارة التضامن الاجتماعي ؛ إذ تعد برامج الحماية الاجتماعية أو شبكة الضمان الاجتماعي التي تبثها الدولة تعمل على :

* ضمان الدخل المتصل بالعمل الناجم عن المرض والعجز والأمومة.
* إصابة العمل أو البطالة أو الشيخوخة أو الوفاة أو وفاة أحد أفراد الأسرة.
* الحصول على الرعاية الصحية.
* عدم كفاية دعم الأسرة لاسيما فيما يتعلق بالأطفال والبالغين المعالين.

فجاءت نسبة ٨١% من إجمالي عينة المبحوثين أنهم غير مستفيدين من تلك البرامج ، بينهم بنسبة ١٣.٣% من إجمالي عينة الدراسة لا يعرفون عنها شيئاً ، وذلك في مقابل ٥.٦% بأن تلك البرامج جيدة وتعد برامج مفيدة للفئة المستفادة منها. (انظر جدول رقم ٢٦)

وفي ظل تأكيد برامج الحماية الاجتماعية ومدي الإفادة من برنامج تكامل وكرامة الذي جاءت به الحكومة المصرية في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي ، جاءت نسبة ٦٤.٣% غير مستفيدين من برنامج تكافل وكرامة الذي تبنته وزارة التضامن الاجتماعي ، في مقابل ٢٥.٣% من إجمالي عينة المبحوثين غير مهتمين بالبرنامج أو بمعرفته.

في المرتبة الثالثة جاء بنسبة ٩% من إجمالي عينة المبحوثين أنهم قدموا وتم الرفض ولم يستفيدوا من البرنامج ، في مقابل ١.٣% فقط من المبحوثين مستفيدون في البرنامج. (انظر جدول رقم ٢٧)

وبتقييم آراء المبحوثين لبرنامج تكافل وكرامة، جاءت أعلي فئة في إجابات المبحوثين بنسبة ٤٥% لم يستفيدوا من البرنامج ؛ لأنهم لا تتوافر بهم شروط التقديم أو غير منطبق عليهم شروط الإفادة من البرنامج ، يليهم بنسبة ٣٣.٧% من المبحوثين يجدون أن الغلاء أكبر من أي برنامج للحماية الاجتماعية ، يليهم بنسبة ١٦.٨% من إجمالي عينة المبحوثين يجدون أن برنامج تكافل وكرامة يعد إسهاماً ومساعدة لعدد محدود جداً وفئة محدودة في المجتمع ، ويأتي في المرتبة الرابعة بنسبة ٣.٢% من إجمالي المبحوثين يجدون أن معاش برنامج تكافل وكرامة يعد مصدراً ثابتاً للدخل في مقابل ٠.٨% من إجمالي المبحوثين المستفيدين من البرنامج وجدوا أن المعاش المقدم لا يكفي لسد احتياجات المعيشة ، وأخيراً جاء بنسبة ٠.٦% بأن المعاش المقدم يسهم في التخفيف من أعباء المعيشة. (انظر جدول رقم ٢٨)

٤- الهجرة :

تشير بيانات الدراسة إلى أن ٤٠% من إجمالي المبحوثين يحاولون تحسين مستوى معيشتهم بالتفكير واللجوء للهجرة خارج البلاد في حين أن ٣٨% من المبحوثين لم يفكروا في اللجوء للهجرة من أجل تحسين مستواهم المعيشي ، ويأتي في المرتبة الثالثة بنسبة ١٣.٨% أنهم حاولوا اللجوء للهجرة ، للبحث عن العمل خارج مصر ولكن جميع محاولاتهم لا تصيب وأنهم في انتظار توافر فرصة الهجرة. (جدول رقم ٢٩)

٥- الدخل الشهري للمبحوثين ومدي كفايته

تشير بيانات الدراسة إلى أن ٧٦.٦% من إجمالي عينة المبحوثين لا يكفيهم الدخل الشهري ؛ بسبب غلاء المعيشة في مقابل ٣٠.٤% من المبحوثين يكفيهم دخلهم الشهري ، ولم يتأثروا بعد بالغلاء المعيشي وارتفاع المستوى الاقتصادي. كما أشارت بيانات الدراسة إلى أن ٤.٥% من إجمالي عينة المبحوثين يبحثون عن عمل إضافي بجانب عملهم في حين أن ٣٠% من إجمالي المبحوثين بالفعل لديهم عمل إضافي بجانب عملهم الأصلي ، وجاء في المرتبة الثالثة وبنسبة ٢٥% من إجمالي عينة الدراسة لا يبحثون عن عمل إضافي ويكتفون بعملهم الأصلي. (انظر جدول٣٠ ، ٣١).

٦- منظومة التموين والغذاء

أشارت بيانات الدراسة إلى أن ٦٢% من إجمالي عينة الدراسة يفيدون من منظومة الدعم الغذائي التي توفرها الحكومة المصرية لمحدودي الدخل في مقابل ٢٨% من إجمالي المبحوثين لا يفيدون منها. (انظر جدول رقم ٣٢) . كما وضحت بيانات الدراسة مد إفادة المبحوثين من منظومة الدعم الغذائي والتموين التي تقدمها الحكومة المصرية للمواطنين، فتبين لنا أن ٥٧.٣% من إجمالي عينة الدراسة تشير إلى أنها تفيد من منظومة الدعم ، وأن تلك

المنظومة تساعد إلى حد ما في الحد من الغلاء المعيشي للأسرة المصرية. (انظـــر جـــدول ٣٣) .

- الشخصية المصرية والبناء القيمي:

في أثناء الثورات وفي أعقابها يحدث للشخصية الكثير من التغيرات سواءاً نفسية أم اجتماعية أم ثقافية ويترتب على تلك التغيرات اختلال في القيم ، ويمكن أن تفسر تلك الاختلالات بسقوط بعض القيم تارة وارتفاع قيم أخرى لم تكن موجودة من قبل.

في المجمل .. القيم لن تنتهي ، ولكننا نجد ان الشخصية تنزلق نحو منظومة قيم جديدة تحل حتماً ، نحو القيم القديمة ، وذلك عن طريق أبنائنا وأحفادنا والتغيرات الثقافية والسياسية والاقتصادية التي تطرأ على المجتمع ، ومن الطبيعي ان منظومة القيم في المجتمعات تتغير تدريجياً وببطء عبر الأجيال وليس كما حدث بمصر فإن منظومة القيم للأشخاص كادت تشبه الانفجار الفجائي ، ومن أمثلة القيم التي كانت موجودة ثم طفت على السطح ؛ نتيجة اختلافات في الظروف البيئية هي قيمة الانتهازية ، والانتهازية هي وصف لمن يقتنص الفرص واستغلال أي وسيلة ؛ لجلب المنفعة الشخصية مستغلاً في ذلك أي ظرف بطريقة لا أخلاقية بغض النظر عن المصلحة العامة للمجتمع ، ومن هنا نجد أن الشخصية المصرية تجمع بين الكثير من الصفات والتي تبدو في كثير من الأحيان متناقضة ، فقد تأرجحت شخصية المصريين عبر العصور بين الاستقرار والثورة وبين الهدوء والغضب ؛ لذلك قامت الباحثة بمحاولة توضيح السمات الأساسية التي تشكل الشخصية المصرية ، وذلك وفق تحملها سياسات الإصلاح الاقتصادي التي بدأت الحكومة المصرية في اتخاذها وإبراز التغيرات النفسية والاجتماعية التي

حدثت للشخصية المعاصرة وانعكاسات تلك التغيرات على قيم المواطنة لدى المصريين . وذلك عقب ثورتي ٢٥/يناير/٢٠١١ و ٣٠يونيو ٢٠١٣م.

١- سمات الشخصية المصرية :

أشار ٢٥.٨% من عينة المبحوثين إلى أن الشخصية المصرية تمتاز بالصفات الحسنة والحميدة (كالصدق- والأمانة- وحب الغير- والبساطة) .. الخ يليها بنسبة ١٨.٩% من المبحوثين يصفون الشخصية المصرية بأنها صبورة وتتحمل الأزمات داخل المجتمع يليها في المرتبة الثالثة وبنسبة ١٥.٧% تؤكدون أن الشخصية المصرية تميل للثبات والاستقرار يليها بنسبة ١٤.٨% يرون أن الشخصية المصرية لديها شعور عال جدا بالذات في مقابل ٨.٥% يجدون أن الشخصية المصرية تتصف بالتسامح ، وأن ٦.٣% من إجمالي عينة المبحوثين يرون أن الشخصية المصرية شخصية اتكالية وتعتمد دائما على الغير، وأخيراً بنسبة ٣.٨% يؤكدون أن الشخصية المصرية تتصف بالبساطة والهدوء. (انظر جدول ٣٤)

٢- الفخر والاعتزاز بتاريخ الحضارة المصرية:

أكد ٩١.٣% من إجمالي المبحوثين في مقابل ٩.٦% أنهم لديهم شعور عال بالفخر والاعتزاز بتاريخ الحضارة المصرية الأصيلة .(انظر جدول ٣٥)

٣- تماسك المجتمع المصري:

أشار بعض مبحوثي الدراسة إلى أن بنسبة ٤٥.٦% من المجتمع المصري يتصف بالتماسك والوحدة دائماً ، في مقابل ٣٠% منهم يصفون المصريين أنهم متلاحمون

ومتماسكون وقت الأزمات ، وبتحليل البيانات السابقة تجد الباحثة أن كثيراً من الدراسات الميدانية تدلل دوماً على تلاحم المصريين وقت الحروب والأزمات ، ونشير إلى ما حدث عقب أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١٨م وتحديدا يوم ٢٨ بما يسمى يوم الغضب ؛ إذ حافظ المصريون على الأماكن الحيوية والمؤسسات بالدولة ، ونرى ذلك فيما حدث بالمتحف المصري القديم ؛ إذ التف المصريون وتلاحموا كتفاً بكتف لحماية الآثار والتراث المصري القديم الموجود بالمتحف ، وترجح الباحثة أن حالة الفوضى التي مر بها المجتمع المصري في ذلك الوقت يعد تفسيراً للغضب الشعبي من القوى الحاكمة التي كانت تحكم في ذلك الوقت " النظام المباركي" ومن العوامل التي تشير إلى احتفاظ المصريين بصفة التماسك والتلاحم أن مصر تعد أقدم دولة مركزية في تاريخ الإنسانية اعتاد أهلها أن يروها هكذا دائماً.(انظر جدول ٣٦) .

٤- التكوين النفسي للشخصية المصرية :

أشار ٣٩.٣% من إجمالي عينة المبحوثين إلى صفة جديدة من صفات الشخصية المصرية ، وتتمثل في أن المصري مغرم بالفتاوى : أي إصدار الفتوى والتوزيع في جميع الأمور سواءً بعلم أم من دون علم. وأن المصري قادر على تحليل كل المواقف التي يمر بها عن طريق رؤيته الشخصية فقط .

ويليه في المرتبة الثانية بنسبة ٢٢.٧% بأن الشخصية المصرية تتسم دائماً بالقلق والخوف من المجهول والتردد في اتخاذ بعض القرارات إلا بعد دراسة متأنية ، في مقابل من وصفوا الشخصية المصرية بأنها شخصية متوازنة وجاء ذلك بنسبه ١٩.٥% ، ويأتي في المرتبة الأخيرة بنسبه ٣.٣% بأن الشخصية المصرية شخصية غير متوازنة وتتصف بالتهور وانه والانفعال ، وقد يتضح لنا من تحليل الجدول السابق أن الشخصية المصرية كما سبق أن ذكرنا لديها الكثير من الصفات المتعارضة والمتضاربة والتي تجمع في طياتها الكثير من التناقضات في الوقت نفسه فتارة هادئة وتارة انفعالية ، وتارة أخرى تتسم باللامبالاة الشديدة . (انظر جدول ٣٧) .

٥- الوعي بالثقافة السياسية :

توضح بيانات الدراسة أن نسبة ٤٢.٦% من إجمالي عينة المبحوثين أدركوا مفهوم الثقافة السياسية بعد قيام ثورتي ٢٥يناير٢٠١١م و٣٠ يونيو ٢٠١٣م في مقابل ٣٤.٣%

ليس لديهم وعي بمفهوم الثقافة السياسية ، ويرجع ارتفاع معدلات وعي المصريين بالثقافة السياسية إلى الحراك السياسي الذي شهده المجتمع المصري عقب الثورتين ، وما نتج عنه من حرية في التعبير عن الرأي. (انظر جدول ٣٨) .

٦- تقييم الثقافة الاستهلاكية للشخصية المصرية :

جاءت بيانات الدراسة لتوضح أن الشخصية المصرية شخصية استهلاكية لحد كبير وجاء ذلك بنسبة ٣١.٢% ، يليها بنسبة ٢٨.٣% تشير إلى أن الشخصية المصرية تتصف بالاستغلال والعمل على تغليب المصلحة الشخصية ، ويأتي في المرتبة الثالثة بنسبة ١٧.٧% أن الشخصية المصرية تتكاتف وتتضامن وقت الأزمات في المجتمع ، من أجل مصلحة البلاد. (انظر جدول ٣٩).

٧- تقييم المصريين إجراءات الإصلاح الاقتصادي :

جاءت ضرورة وضع حلول لمراقبة الأسواق والتجار في مقدمة إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي يجب على الحكومة اتخاذها بنسبة ٤٥.٥% ، يليها تمني المصريين الكثير من الإجراءات الايجابية مما يشير إلى عدم رضاء المصريين عن الإجراءات المتبعة ، ويأتي ذلك بنسبة ٢١% متساوية مع رأي المصريين في ضرورة وضع حلول جذرية للقضاء على الاحتكار والاستغلال الاقتصادي وجشع التجار . في حين أشار ١٣.٢% من عينة المبحوثين إلى ضرورة مراعاة الحكومة الفقراء ومحدودي الدخل بالتوسع في شبكة الحماية الاجتماعية .(انظر جدول ٤٠)

ثامناً- النتائج العامة الدراسة:

١- توصلت الدراسة إلى أن المواطنة ليست حقاً بل هي استحقاق يكتسبه الأفراد بمشاركتهم في بناء المجتمع واستمراره ، وتتمثل الأبعاد الرئيسة للمواطنة في البعد الثقافي والقائم على الهوية والحضارة والبعدين الاقتصادي والاجتماعي القائمين على إشباع الحاجات الأساسية والمادية للأفراد، والحاجات السياسية للمشاركة السياسية

والحقوق السياسية للأفراد والتي تتمثل في حق التصويت والانتخاب والتوعية والتثقيف السياسي للأشخاص.

٢- بينت الدراسة أن المواطنة في أصلها .. هي الدفاع عن الوطن في أوقات السلم والحرب كما هي القيام بالواجبات والمسؤوليات تجاه البلد فالمواطنة شعور حسي بالمساواة في الحقوق والواجبات والشعور الدائم بالأمن والاستقرار وتحقيق العدالة الاجتماعية ، وهذا ما شعر به المواطن المصري بعد ثورتين متتاليتين.

٣- الحقوق والمشاركة السياسية ليست دليلاً على المواطنة الكاملة ، إنما المواطنة شعور فطري نابع من داخل الأشخاص منذ ولادتهم ، وهناك الكثير من العوامل الاجتماعية التي تزيد من ذلك الشعور كالتنشئة الاجتماعية والأسرية السليمة ؛ لدعم قيم البناء عند الفرد.

٤- أسهمت شبكة الحماية الاجتماعية سواء فيما يتعلق ببرامج الدعم المباشر في حماية الفئات الأولى بالرعاية أم البرامج ذات البعد الاجتماعي مثل برنامج الإسكان الاجتماعي وإسهام الخزانة العامة في صناديق المعاشات والتأمينات في خلق حالة من الشعور بالانتماء لدى بعضهم ، والإحساس لديهم بأن الدولة لا تنسى مواطنيها .

٥- كشف الدراسة عن ضرورة إيصال الدعم لمستحقيه وتحريك أسعار المحروقات على مراحل ، وتقليل الاستيراد ؛ لتخفيف الضغط على ميزانية الدولة وهي حالة كشفت عن عمق الإحساس بالمواطنة إلى الوقوف بجانب الوطن وقت الأزمات ووقت الحاجة لإعادة البناء.

٦- بينت الدراسة أن توفير السلع التموينية واستمرار منظومة الخبز وتوفير النقد الأجنبي لشراء احتياجات الدولة من السلع الأساسية يعد عاملاً مساعداً في التغلب على الضغوط المعيشية للأسرة المصرية.

٧- وانعكست إجراءات الإصلاح الاقتصادي على المواطن المصري ؛ إذ أشارت بعض متغيرات الدراسة إلى أن الشخصية المصرية خاصة (السلبية منها) أصبحت تميل للانتهازية أكثر حيث تغليب المصلحة الشخصية عن المصلحة العامة للأفراد داخل المجتمع ، فهناك ما يسمى بالمواطنة غير المتوازنة **Unbalanced Citizenship** والتي يقصد بها حصول بعض الأفراد على امتيازات وحقوق كثيرة

من دون القيام بالواجبات المقابلة ؛ مما يؤدي إلى ضعف الروابط بين أفراد المجتمع . بالإضافة إلى المواطنة الناقصة التي تشير إلى استئثار عدد قليل من أفراد المجتمع بالفرص والحقوق والموارد المتاحة والاستمتاع بها ؛ مما يؤدي إلى ضعف ارتباط الأغلبية بالوطن ، وهو الأمر الذي يضعف من حالة الانتماء بالمواطنة لديهم. (٤٥)

٨- بينت الدراسة أن الشخصية المصرية بطبيعتها تميل للاستقرار ، فسرعان ما تعود لطبيعتها بعد أي حراك مجتمعي، وهذا ما دل عليه غالبية المبحوثين في أثناء الدراسة الميدانية .

٩- لا شك أن إجراءات الإصلاح الاقتصادي أثرت في الشخصية المصرية ، ولكن هناك قيم أساسية وسمات حافظ المصريون عليها كالتماسك والوحدة وقت الأزمات ، وجاء ذلك بوضوح في الاستجابة لحفر قناة السويس الجديدة ومشاركة المصريين بأموالهم وفي الانتخابات الرئاسية في استحقاقها الأول .

١٠– تشير بعض بيانات الدراسة إلى أن هناك تفاوتاً ملحظاً في التشكيل الطبقي للمجتمع المصري وفقا التنوع في آراء مبحوثي الدراسة من قطاعين مختلفين (حضري – ريفي) مما يؤثر في الوعي الطبقي ، وقد يشكل لدى بعضهم نوعاً من الوعي الزائف ، فالوعي الزائف ، قادر على التغلغل ، وله نتائج اجتماعية واسعة (٤٦) .فأشارت الدراسة إلى أن هناك طبقة فقيرة جداً يليها طبقة عليا ، ويظهر ذلك في المستوى الاجتماعي والاقتصادي لدخول المصريين ، وهو الأمر الذي جعل الدولة تحرص على مد شبكة الحماية الاجتماعية وظلتها لبعض الفئات الأولى بالرعاية.

الهوامش:

١- ناصر عبيد الناصر، سياسات الإصلاح وإصلاح السياسات الاقتصادية في الوطن العربي، مؤتمر الإصلاح الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي ودور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية، دمشق، سوريا،٢٠٠٥م ، ص٢٢٠.
٢- جودة عبد الخالق، الإصلاح الاقتصادي رؤية بديلة، تقرير الاتجاهات الاقتصادية والإستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ،٢٠٠٥م، ص٣٣.
٣- زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٦م. ص٦٠.
٤- إبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، ١٩٧٥م، ص٥٨٠.
٥- حنان كمال عبد الغني ابوسكين، الإصلاح السياسي، دراسة النظام السياسي المصري (٢٠٠٣-٢٠٠٨)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ٢٠١٣م، ص٢٦.
٦- رشاد عبدالله الشامي، إشكالية الهوية في إسرائيل، سلسلة عالم المعرفة، العدد٢٢٤، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ، أغسطس ١٩٩٧م، ص٧.
٧- حنان كمال ، مرجع سابق ، ص٢٩.
8- Charles Pattie and Patrick seyd, Citizenship and civic Engagement: Attitudes and behavior in Britain, political studies. Vol 51, 2003, p.p 466.468.
٩- www.Suhuf.net.sa2005/ja3/jun141rjy.htm. خالد عبد الله دهيش، رؤية مواطن للوطن بين الوطنية والمواطنة.
١٠- علي سلامة عيد الخضور، الانتماء والمواطنة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠١١م، ص ص ٢٨-٣٢.
١١- سامي زكي عوض، الانتماء المصري إلى أين ؟، دار المعارف، الإسكندرية ،٢٠١١م ، ص٥.
١٢- السيد يس، الشخصية المصرية بين صورة الذات ومفهوم الآخر، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ١٩٩٣م، ص٨٠.

13- Louis Johnston and Samuel H.William son(2002), The Annual real and national GDR, The economic history services, United states, 1898- present, p.p160-169.

14- Joseph A. Schumpeter, The history of economic development, transaction publishers, 1983, p.p180-186.

١٥- عاطف وصفي، الثقافة والشخصية" الشخصية ومحدداتها الثقافية" ، دار النهضة العربية ، بيروت، ١٩٨١م، ص. ص ١٤٢-١٤٥.

16- Benedict, R.,Pattern of culture, Penguin books, N.Y., 1946, p.p.51-53.

17- Wallace A., Culture and personality, Random house, N.Y., 1961, p.p 106.

18- Kardiner A., The Individual and his society" with a forward and two ethnological reports" by Colombia University press, N.Y., 1970, p.p.206-210.

١٩- إيمان سند، الشخصية المصرية ومواطن ما بعد ثورة ٢٥يناير، مؤتمر ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم في مصر، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠١١م، ص١٠٥.

٢٠- ريان فوت، النسوية والمواطنة، ترجمه أيمن بكر وسمر الشيشكلي، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٤م، ص٧١.

٢١- المرجع السابق ، ص٧٣.

٢٢- محمد السني، الليبرالية الاجتماعية ، https://www.alfaraena.com/13

23- Democracy Transformed expanding political opportunities in Advanced industrial democracies. Oxford University press, Oxford, 2000, p.p 200-214.

24- Susan D,Collins, Aristotle and the rediscovery of citizenship, Cambridge University press, Cambridge, 2006, p.p 154-159.

25- Jason A. Scorza, Liberal Citizenship, civic Friendship, political theory, vol. 32, No1, February, 2004, p.p. 85-90.

٢٦- وزارة التجارة الخارجية- النشرة الاقتصادية – مايو ٢٠٠٣م، ص١.

٢٧- عبد الفتاح الجبالي، الركود والنمو مشكلات في الاقتصاد المصري المعاصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٤م، ص ٧٧.

٢٨- عباس بالقاسم، التثبت والتصحيح الهيكلي، مجلة جسر التنمية ، سلسلة دوريات تعنى بقضايا التنمية ، العدد (١٣١) مايو ٢٠٠٤ www.arab.api.org/elerelop

٢٩- مصطفى عبد الله، التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية. بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاص بالتخطيط. الجزائر . إصدار دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط١ ،١٩٩٩م، ص٣١.

30- John Haggarty, Benjamin A. Rogge, the wisdom of Adam smith, Liberty press, 1976. p.p. 140-145.

٣١- محمد أبو العينين ، اقتصاد ٣٠ يونيو: كيف تبدلت أحوال المواطن المصري ؟ https://www.ida2at.com/economy-june-30-/how-did-conditions-egyptian-citizen change

٣٢- مصطفى حجازي، الإنسان المهدور، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء، ط٢، ٢٠٠٦م ، ص١٨٠.

٣٣- سمير مرقص، المواطنة والتغير، دراسة أولية حول تأصيل المفهوم وتفعيل الممارسة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص.ص ٩٩-١٠٠.

٣٤- كلثوم محمد إبراهيم، العازمي الكندري، مزنه سعد خالد، قيم المواطنة المتضمنة في كتب التربية الإسلامية، للمرحلة الثانوية في دولة الكويت، دراسة تحليلية ، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية، المجلد الخامس ، يناير ٢٠١٣م، ص ٢٠٩.

٣٥- أحمد زايد، المواطنة والمسئولية الاجتماعية، مدخل نظري ، المؤتمر السنوي الحادي عشر بعنوان " المسئولية الاجتماعية والمواطنة، الفترة من (١٦-١٩مايو ٢٠٠٩م) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ، ٢٠١٠م، ص ٢٣.

٣٦- المرجع السابق ، ص ٢٥.

37- A. B. Carroll, corporate social responsibility: Evaluation of a definitional construct, business and society, 3rd edition, 1999, p.p. 268-272.

38- Cristina A. Cedillo Terres and Al. four case studies on corporate social responsibility: Do conflicts affect a company's corporate social responsibility policy? Utrecht law review, vol. 8 No.3 November, 2012, p. 53.

٣٩- داوود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة،٢٠٠٢م، ص ٤٢.

٤٠- عبدو سعد ، وآخرون، النظم الانتخابية دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ، ٢٠٠٥م، ص٢٧.

٤١- عبد الهادي الجوهري، دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، ط٨ ، المكتبة الجامعية، الإسكندرية ، ٢٠٠١م، ص١٥١.

٤٢- عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٥م، ص٩٤.

٤٣- يورجين هابرماس، ترجمة محمد ميلاد، بعد ماركس، الهيئة العامة السورية للكتاب ، سوريا، ٢٠١٤م، ص. ص ١٠٥-١١٠.

٤٤- هاني خميس أحمد عبده، المجتمع المصري بين حقوق المواطنة والاستبعاد الاجتماعي،: دراسة سوسيولوجية على عينة من قرى النوبة العدد(٨٧) ٢٠١٧م ، مجلة كلية الاداب –. جامعة الاسكندرية، ص٧ .

٤٥- جون بلاميناتز ،ترجمة اسماعيل علي سعد، الايديولوجية" مفاهيمها وتطورها في الواقع التاريخي والسياسي، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية ، ٢٠١١م، ص ٢٥.

ملاحق الدراسة

جدول رقم (١) يوضح النوع :

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب

ذكر	٢٢٠	%٧٣.٣	١
أنثى	٨٠	%٢٦.٦	٢
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول رقم (٢) يوضح الفئة العمرية للمبحوثين

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب

٣٠-٢٠	٣٠	%١٠	٥
٤٠-٣٠	٦٠	%٢٠	٣
٥٠-٤٠	٨٠	%٢٦.٦	١
٦٠-٥٠	٧٥	%٢٥	٢
٦٠- فأكثر	٥٥	%١٨.٣	٤
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	-

جدول رقم (٣) يوضح المستوى التعليمي للمبحوثين

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
أمي	١٢	%٤	٧
يقرا ويكتب	١٨	%٦	٦
ابتدائية	٣٠	%١٠	٥
إعدادية	١٨	%٦	٦
ثانوية عام	٣٨	%١١	٤
ثانوية فني	٤	%١٤.٦	٣

فوق المتوسط	٧٣	%٢٤.٣	١
جامعي	٦٠	%٢٠	٢
فوق الجامعي	١٠	%٣.٣	٨
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	-

جدول رقم (٤) يوضح مهنة المبحوثين

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب

قطاع حكومي	٧٣	%٢٤.٣	١
قطاع الأعمال العام	٦٧	%٢٢.٣	٢
القطاع الخاص	٥٥	%١٨.٣	٣
أعمال حرفية	٤٥	%١٥	٤
طالب	٤	%١.٣	٩
ربة منزل	٣٣	%١١	٥
لا يعمل	١٠	%٣.٣	٦

غير قادر على العمل	٧	٢.٣%	٧
مهن أخرى	٦	٢%	٨
مجموع	٣٠٠	١٠٠%	–

جدول رقم (٥) يوضح الحالة الاجتماعية للمبحوثين

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب

عزب	١٠٢	%٣٤	٢
متزوج	١٥٩	%٥٣	١
مطلق	٢٥	%٨.٣	٣
أرمل	١٤	%٤.٦	٤
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول رقم (٦) يوضح عدد الأبناء للمبحوثين

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب

لا يوجد	١١٢	%٣٧.٣	٢
١ – ٢	٢٢	%٧.٣	٤
٣–٤	١٢٥	%٤١.٦	١
٤– فأكثر	٤١	%١٣.٦	٣
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول رقم (٧) يوضح الدخل الشهري للمبحوثين

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب

أقل من ١٠٠٠ ج.	٤٤	%١٤.٦	٣
١٠٠٠–٢٠٠٠ ج.	٢٧	%٩	٤
٢٠٠٠–٣٠٠٠ ج.	١٢٨	%٤٢.٦	١
٣٠٠٠–٤٠٠٠ ج.	١٠	%٣.٣	٦
٤٠٠٠–٥٠٠٠ ج.	١٨	%٦	٥
٥٠٠٠– فأكثر	٧٣	%٢٤.٣	٢
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول رقم (٨) يوضح نوع السكن للمبحوثين .

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
تمليك	١٠٧	%٣٥.٦	٢
إيجار قديم	٧٥	%٢٥	٣
إيجار قانون جديد	١١٨	%٣٩.٣	١
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

المحور الأول –الحقـــوق السيـــاسية وقيم المواطنة

جدول رقم (٩) يوضح مدى وعي المبحوثين مفهوم المواطنة

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
نعم	١٩٢	%٦٤	١
لا	٦٠	%٢٠	٢
إلى حد ما	٤٨	%١٦	٣
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول رقم (١٠) يوضح معنى المواطنة لدى المبحوثين

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
الارتباط بالجذور والانتماء الأسري	٧٦	%٥.٦١	٧
الدفاع عن الوطن أوقات السلم والحرب	٢٨٠	%٢٠.٩	١
المشاركة في كل ما يختص بالمجتمع	٧٥	%٥.٦١	٧
المشاركة في حل الأزمات المجتمعية	٩٠	%٦.٧٤	٦
القيام بالواجبات والمسئولية تجاه البلد	٢٤٠	%١٧.٩	٢

تحمل المسئولية والصبر وقت الأزمة	٢٣٦	%١٧.٦	٣
الشعور دائماً بالأمن والاستقرار	١٨٤	%١٣.٧	٤
تحقيق العدالة بين كل فئات المجتمع	١٥٤	%١١.٥٣	٥
مجموع	١٣٣٥	%١٠٠	–

جدول رقم (١١) يقيس مدى الشعور بالفخر والاعتزاز بالمصرية

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب

نعم	٢٢٦	%٧٥.٣	١
لا	٣٠	%١٠	٢
إلى حد ما	٧	%٢.٣	٤
شيء عادي	١٠	%٣.٣	٣
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	-

جدول رقم (١٢) يوضح مدى تقدير المبحوثين المشاركة السياسية

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب

نعم	٩٣	%٣١	٢
لا	١٢١	%٤٠.٣	١
أحياناً	٨٦	%٢٨.٦	٣
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول رقم (١٣) يوضح مدى فهم المبحوثين مفهوم المشاركة السياسية

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب

المشاركة في القضايا العامة والوعي بها	٥٠	%٦.٥	٦
المشاركة في التصويت للانتخابات	٢١٠	%٢٧.٥٥	١
الانضمام في الأحزاب السياسية	١٥٠	%١٩.٦	٢
التواصل مع القيادات السياسية	٧٠	%٩.٢	٥
حضور الندوات واللقاءات السياسية	٣٢	%٤.١	٧
وعي المشكلات السياسية وكيفية حلها	١٤٠	%١٨.٣	٣

المشاركة في التنظيمات السياسية المشروعة	١١٠	%١٤.٤	٤
مجموع	٧٦٢	%١٠٠	-

جدول رقم (١٤) يوضح مدى مشاركة المبحوثين في التصويت للانتخابات سابقاً

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
نعم	٢٦٣	%٨٧.٦	١
لا	٣٧	%١٢.٣	٢

مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول رقم (١٥) يوضح مشاركة المبحوثين السياسية في الانتخابات الرئاسية الثانية ٢٠١٨م

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
نعم	١١٤	%٣٨	٢
لا	١٨٦	%٦٢	١
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول رقم (١٦) يوضح أسباب مشاركة المبحوثين في التصويت للانتخابات الرئاسية الثانية ٢٠١٨م

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
للحفاظ على الاستقرار السياسي للبد	٢٤٦	%١٦.١	٢
للحفاظ على الأمن الاجتماعي	١٩٧	%١٢.٩	٤
لاقتناعي بشخص الرئيس الحالي وفكره	٦٠	%٣.٩	٨
للقضاء على المخططات والمؤامرات الخارجية	٩٥	%٦.٢	٦

للقضاء على سيطرة الجماعات الإرهابية	٢٠١	%١٣.١	٣
لممارسة حقوقي السياسية	٢٨٨	%١٨.٨	١
لاقتناعي بالتغيرات الايجابية التي تحدث بمصر	٧٦	%٤.٩	٧
لانتمائي لمصر وتأدية الواجب الوطني	١٩٧	%١٢.٩	٤
للمشاركة في صنع القرار	٤٠	%٢.٦	٩
استجابة لرغبة الأسرة	١٠	%٠.٦	١٠

خوفاً من الغرامة المالية	١١٤	%٧.٤	٥
	١٥٢٤	%١٠٠	-

جدول رقم (١٧) يوضح أسباب عزوف المبحوثين عن المشاركة في التصويت للانتخابات الرئاسية الثانية ٢٠١٨م

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
لعدم اقتناعي أنها انتخابات نزيهة	٣	%٠.٥	٩
لعدم اقتناعي بالمرشحين	٨	%١.٥	٨

لعدم اقتناعي بالديمقراطية في مصر	١٦	%٣.١	٦
لا أجد فائدة من المشاركة في التصويت	٢٧	%٥.٢	٥
لضعف وهشاشته تمثيل القوى السياسية	٦٣	%١٢.٢	٣
لعدم وجود برامج انتخابية تحدد الاختيار	٥٠	%٩.٧	٤
لعدم وجود أي تحسن في الأحوال المعيشية	١٦٠	%٣١.٦	٢
بسبب الغلاء وعدم وجود أي تحسن	١٧٨	%٣٤.٥	١

اقتصادي			
غير مقتنع بالسياسة في مصر	١٠	%١.٩	٧
مجموع	٥١٥	%١٠٠	–

جدول رقم (١٨) يوضح مدى استطاعة المبحوثين عن التعبير عن رأيهم في مصر

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
نعم	١٠٠	%٣٣	٢
لا	١٨٠	%٦٠	١

أحياناً	٢٠	%٦.٦	٣
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول رقم (١٩) يوضح الوسائل التي يمكن للمبحوث التعبير بها عن رأيه.

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
بالكتابة على صفحة الفيس بوك	١١٠	%٢٢.٦	٣
عبر الحزب المنضم له	٧	%١.٤	٥
بالمناقشات الحرة مع الأصدقاء في	١٥	%٣	٤

أي مكان			
بالـــرسم	–	–	–
بممارسة هواية التمثيل	٣	%٠.٦	٦
شاركت في مظاهرات ٢٥يناير – ٣٠يونيو	٢١٠	%٤٣.٢	١
لا شيء	١٤٠	%٢٨ .٨	٢
مجموع	٤٨٥	%١٠٠	–

جدول (٢٠) يوضح شعور المبحوثين بحس الانتماء والمواطنة على الرغم من الأزمة الاقتصادية

متغيرات	تكرارات		الترتيب
نعم	٢٥٧	%٨٥.٦	١
لا	١٤	%٤.٦	٣
الى حد ما	٢٨	%٩.٣	٢
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	-

جدول (٢١) يوضح مظاهر انتماء المبحوثين لمصر

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب

رفضت السفر على الرغم من توافر الفرصة	١٣٠	%١٥.٤	٤
نشأت في أسرة تحب مصر وورثت ذلك	١٦٠	%١٨.٩	٣
هذا شعور وطني قوي جدا	١٢٣	%١٤.٥	٥
حبي مصر عقيدة راسخة لا يمكن التخلي عنه	٢١٠	%٢٨.٩	١
شاركت في مظاهرات (٢٥-٣٠) من اجل الحفاظ على مصر	٢٢٠	%٢٦	٢
مجموع	٨٤٣	%١٠٠	-

المحـــور الثاني – الحقـــوق الاقتصاديـــة وقيم المواطنة

جدول رقم (٢٢) يوضح الكماليات التي يحرص المبحوثون على اقتنائها

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
سيارة	٢٦٧	%٣٤.٧	٢
أدوات كهربائية	٣٠٠	%٣٩	١
أجهزة والكترونيات ذكية	١١٢	%١٤.٥	٣
مبان وعقارات	٩٠	%١١.٣	٤

مجموع	٧٦٩	%١٠٠	–

جدول رقم (٢٣) يوضح امتلاك المبحوث سيارة أم لا.

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
نعم	٢١٢	%٧٠.٦	١
لا	٨٨	%٢٩.٣	٢
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول رقم (٢٤) يوضح نوع السيارة لدى المبحوثين

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
ملاكي	٢١٢	%٧٠.٦	١
أجرة	٨٨	%٢٩.٣	٢
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	-

جدول (٢٥)مدى تأثير ارتفاع أسعار الوقود واستخدام السيارات ووسائل المواصلات لدى المبحوثين

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب

نعم	١١٢	%٣٧.٣	٢
لا	٥٠	%١٦.٦	٣
استخدم سيارتي حين الضرورة	٨	%٢.٦	٤
غيرت وسيلة مواصلتي	١٣٠	%٤٣.٣	١
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول (٢٦) يوضح رأي المبحوثين في برامج الحماية الاجتماعية في مصر

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب

جيدة	٢٠	%٥.٦٦	٣
لا اعلم عنها شيئاً	٤٧	%١٣.٣	٢
لم أفد منها	٢٨٦	%٨١	١
مجموع	٣٥٣	%١٠٠	–

جدول رقم (٢٧) هل تفيد من برنامج تكافل وكرامة

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
نعم	٤	%١.٣	٤

لا	١٩٣	%٦٤.٣	١
غير مهتم	٧٦	%٢٥.٣	٢
قدمت ورفض طلبي	٢٧	%٩	٣
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول رقم (٢٨) يوضح مدى تقييم المبحوثين برنامج تكافل وكرامة ؟

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
أسهم في التخفيف من أعباء المعيشة	٢	%٣٧	٦

مصدر دخل ثابت	١٧	%٣.٢	٤
يسهم في مساعدة عدد محدود جدا	٩٠	%١٦.٨	٣
الغلاء أكبر من أي برنامج للحماية	١٨٠	%٣٣.٧	٢
لم نفد منه	٢٤٠	%٤٥	١
المبلغ المقدم للمساعدة لا يكفي مستوى المعيشة	٤	٠.٨	٥
هناك معاناة في التقديم لمثل هذه البرامج	–	–	–

مجموع	٣٠٠	%١٠٠	-

جدول رقم (٢٩) يوضح مدى تفكير المبحوثين في الهجرة خارج البلاد

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
نعم	١٢٠	%٤٠	١
لا	١١٤	%٣٨	٢
أحياناً	٢٥	%٨.٣	٤
حاولت لكن الفرصة غير متوافرة	٤١	%١٣.٦	٣

مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول (٣٠) يوضح مدى كفاية الدخل الشهري للمبحوثين متطلبات الحياة

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
نعم	٧٠	%٣٠.٤	٢
لا	٢٣٠	%٧٦.٦	١
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول رقم (٣١) يوضح اهتمام المبحوثين بالبحث عن عمل إضافي .

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
نعم	١٣٥	%٤٥	١
لا	٧٥	%٢٥	٣
بالفعل لدي عمل إضافي	٩٠	%٣٠	٢
مجموع	٣٠٠	١٠٠	–

جدول رقم (٣٢) يوضح مدى إفادة المبحوثين من منظومة التموين

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب

نعم	١٨٦	%٦٢	١
لا	١١٤	%٢٨	٢
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول رقم (٣٣) يوضح مدى إسهام منظومة التموين في الحد من غلاء المعيشة

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
نعم	٨٨	%٢٩.٣	٢

لا	٤٠	%١٣.٣	٣
إلى حد ما	١٧٢	%٥٧.٣	١
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

المحـور الثالث – الشخصية المصرية والبناء القيمي :

جدول رقم (٣٤) يوضح رأي المبحوثين في الشخصية المصرية

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
تمتاز بالصفات الحميدة	٢٠٣	%٢٥.٨	١

تميل للثبات والاستقرار	١٢٤	%١٥.٧	٣
تميل للتغير المستمر	٤٦	%٥.٨	٧
لديها شعور عالي بالذات	١١٧	%١٤.٨	٤
شخص بسيطة	٣٠	%٣.٨	٨
شخص اتكالي	٥٠	%٦.٣	٦
اتكالية متحمل الأزمات	١٤٩	%١٨.٩	٢
تتصف بالتسامح	٦٧	%٨.٥	٥

مجموع	٧٨٦	%١٠٠	-

جدول رقم (٣٥) يوضح مدى فخر المبحوثين بتاريخ الحضارة المصرية .

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
نعم بكل تأكيد	٢٧٤	%٩١.٣	١
لا	١٦	%٥.٣	٢
أحياناً	١٠	%٣.٣	٣
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	-

جدول (٣٦) يوضح مدى رأي المبحوثين في تماسك المجتمع المصري

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
نعم	١٣٧	%٤٥.٦	١
لا	٢٧	%٩	٤
وقت الأزمات	٩٠	%٣٠	٢
أحياناً	٤٦	%١٥.٣	٣
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول (٣٧) يوضح رأي المبحوثين في توازن التكوين النفسي للشخصية المصرية

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
شخصيته متوازنة	١٠٤	%١٩.٥	٣
شخصية انفعالية ومتهورة	١٨	%٣.٣	٥
شخصية قلقة دائماً	١٢١	%٢٢.٧	٢

تتصف باللامبالاة	٨٠	%١٥	٤
مغرمة بالفتاوى	٢١٠	%٣٩.٣	١
مجموع	٥٣٣	%١٠٠	–

جدول (٣٨) يوضح مدى وعي المصريين الثقافة السياسية

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
نعم لديهم ثقافة	٦٩	%٢٣	٣

لا ليس لديهم ثقافة سياسية	١٠٣	%٣٤.٣	٢
إلى حد ما بعد ثورتي (٢٥يناير – ٣٠ يونيه)	١٢٨	%٤٢.٦	١
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول (٣٩) يوضح مدى الثقافة الاستهلاكية للشخصية المصرية

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
شخصية استهلاكية	١٨٣	%٣١.٢	١

شخصية تحت العمل ونتيجته	٥٠	%٨.٥	٥
شخصية مدخر ة	٨٢	%١٤	٤
متكاتفة ومتصلة وقت الأزمات من أجل البلد	١٠٤	%١٧.٧	٣
مستغلة وقت الأزمة وتعمل لصالح نفسها	١٦٦	%٢٨.٣	٢
مجموع	٥٨٥	%١٠٠	–

جدول رقم (٤٠) يوضح رأي المصريين في إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي تتخذها الحكومة المصرية

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
جيدة	٨٠	%٨.٤	٥
صارمة جدا	١١٨	%١٢.٤	٤
يجب وضع حلول ومراقبة للأسواق والتجار	٢٢٥	%٤٥.٥	١
نتمنى ان نرى الأفضل	٢٠٠	%٢١	٢
يجب مراعاة الفقراء ومحدودي الدخل	١٢٦	%١٣.٢	٣

نتمنى وضع حلول للقضاء على الاستغلال الاقتصادي	٢٠٠	%٢١	٢
مجموع	٩٤٩	%١٠٠	–